

فلا
التنوير الإسلامي

((٨٨))



شبهات وإجابات حول
مكانة المرأة
في الإسلام

تأليف
د. محمد عسار



سُبُهَات وَإِجَابَاتٌ حَوْلَ مَكَانَةِ الْمَرْأَةِ فِي الْإِسْلَامِ

تأليف
د. محمد حمادة



اسم الكتاب : شهادات وإجابات حول مكانة المرأة في الإسلام
العلف : د محمد عمارة
إشراف عام : داليل محمد إبراهيم
تاريخ النشر : الطبعة الأولى مارس 2008
رقم الإيداع : 2008 / 7168
التوزيع الدولي : ISBN 977-02-4273-2

الإدارة العامة للنشر : 20 بى أحمد مرسي ، المهندس - الجيزة
ت : 02(346275) فاكس : 02(3472864) 02(3466434) بريد : 21 إمارة
البريد الإلكتروني للإدارة العامة للنشر : publishing@nahdetmisr.com

المطابع : 88 المنطقة الصناعية الجديدة - مدينة السادس من أكتوبر
ت : 02(38330287) 02(38330289) 02(38330290) فاكس : 02(38330294)
البريد الإلكتروني للمطابع : press@nahdetmisr.com

مركز التوزيع الرئيسي : 18 بى كاسل صيفي - الفيحة -
المنصورة - ج ب : 96 الفيحة - الفيحة
ت : 02(25909027) 02(25908895) فاكس : 02(25903795)

مركز خدمة العملاء : 25909027 (02)
البريد الإلكتروني لخدمة العملاء :
customerservice@nahdetmisr.com
البريد الإلكتروني لإدارة البيع : sales@nahdetmisr.com

مركز التوزيع بالاسكندرية : 408 طريق الجزيرة ارشدى
ت : 03(5462999)
مركز التوزيع بالمنصورة : 13 شارع السنبل الدولي التمسى
- متفرع من شارع عبد السلام عارف - مدينة السلام
ت : 059(2221866)

موقع الشركة على الإنترنت : www.nahdetmisr.com



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1936

جميع الحقوق محفوظة © لشركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع

لا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو تخزين أى جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة إلكترونية
أو ميكانيكية أو بالتصوير أو خلاف ذلك إلا بإذن كتابى صريح من الناشر

فى الرد على الشبهات التى يثيرها خصوم الإسلام، أو الجاهلون بحقائقه، حول مكانة المرأة فى الإسلام، وحول أهليتها مقارنة بأهلية الرجل.. لا بد من التنبيه على عدد من الحقائق المنطقية والوقائع البديهية التى يجب التنبيه إليها فى هذا الميدان.. وذلك من مثل:

• ضرورة التمييز بين «الدين الإسلامى» و «ثقافة المجتمع الإسلامى»..

- فالدين هو البلاغ القرآنى.. والبيان النبوى لهذا البلاغ القرآنى..

- بينما ثقافة المجتمع الإسلامى قد تشوبها شوائب ورواسب وعادات وتقاليد وأعراف من الممكن ألا تكون خالصة فى إسلاميتها.. فقد تكون موروثة عن الجاهلية الأولى.. وقد تكون وافدة من أنساق حضارية وثقافية غير إسلامية.. وقد تكون معبرة عن مصالح ونزعات وغرائز غير منضبطة بمعايير الإسلام.. ولذلك وجدنا - نجد وستجد دائماً وأبداً - دعوات الإحياء والتجديد والإصلاح دائمة العمل على تنقية الثقافة الإسلامية من الشوائب غير الإسلامية، وضبط العادات والتقاليد والأعراف والآداب والفتون بمعايير الإسلام، كما جاءت فى أصول الشرع، الإسلام، البلاغ القرآنى.. والبيان النبوى لهذا البلاغ.. ومن هنا،

فإن الرد على الشبهات التي تنثار حول المرأة في الإسلام يجب أن تحاكم إلى الدين الإسلامي - قرآنًا وسنة - وليس إلى عادات أو تقاليد سادت أو تسود في هذه البيئة الإسلامية أو تلك، في حقبة تاريخية معينة، أو لدى طبقة من الطبقات.. فنحن ندعو أولئك الذين يزيفون حقيقة موقف الإسلام من المرأة إلى محاكمة الإسلام! إلى مرجعيته المعصومة: القرآن الكريم.. والسنة النبوية الصحيحة.. لا إلى العادات والتقاليد التي سادت قطاعات من المجتمعات الإسلامية، وخاصة في حقبة التراجع الحضاري لأمة الإسلام.. فالإسلام هو «المرجعية المعيارية» وليس «التاريخ» والعادات والتقاليد والأعراف»..

« وحتى لا يقول هؤلاء المزيفون: إنكم تدعوننا إلى «مرجعية نظرية» وإلى «مثل طوباوية مثالية» لم تعرف طريقها إلى الممارسة والتطبيق في يوم من الأيام.. فإننا سنبدأ فصول هذا الكتاب بالتطبيقات والممارسات التي جسدت الرؤية القرآنية لمكانة المرأة الاجتماعية، تلك التي تمثلت في النموذج النبوي لتحرير المرأة في الدولة الإسلامية الأولى.. دولة النبوة في المدينة المنورة.. لنقول للجميع: إن القرآن الكريم ليس نسقًا فكريًا عزَّ على التطبيق، وليس نظرية فلسفية لم تغادر صفحات الكتب، وإنما هو منهاج إلهي جاء ليكون حياة معيشة بقدر ما يستطيعه الذين يجاهدون لوضعه في الممارسة والتطبيق.. ولقد أصبح حياة معيشة منذ نزل به الروح الأمين على قلب الصادق الأمين، محمد بن عبد الله، عليه أفضل الصلاة والسلام..

« وحتى لا يقول هؤلاء المزيفون: إن النموذج النبوي قد تجسد في مجتمع بسيط، مغاير لمجتمعاتنا المركبة والمعقدة.. ثم إن النبوة وقودتها والرسالة وتوجهها قد أعطت هذا النموذج خصوصية فريدة تجعله غير قابل للتكرار والاحتذاء.. حتى لا يقول المزيفون ذلك، فإننا سنجعل الفصل الثاني من هذا الكتاب عن تجسيد هذا النموذج الإسلامي لمكانة المرأة في دولة الخلافة الراشدة، وخاصة في الفترة الغمرية على عهد عمر بن الخطاب (٤٠ ق هـ - ٢٣ هـ ٥٨٤ - ٦٤٤ م) عندما تمت الفتوحات واكتمل بناء الدولة، أو ضمت الدولة أغلب المجتمعات التي كانت متحضرة ومركبة ومعقدة في ذلك التاريخ. وأيضاً عندما كان الحاكم - عمر رضي الله عنه - متميزاً بشدة غير معهودة.. لنقول لهؤلاء الذين يثيرون هذه الشبهات: هذا هو نموذج التحرير الإسلامي للمرأة، وتلك هي المكانة الاجتماعية للمرأة، في ظل الدولة المتحضرة، المتزامية الأطراف.. وتلك هي مكانة المرأة في علاقاتها مع حاكم مثل عمر بن الخطاب - ثم ننبع هذين الفصلين بالفصول التي تجيب عن الشبهات.

« ولقد ظل هذا النموذج الإسلامي حياً وقاعلاً ومرجعاً معيارياً لدعوات الإصلاح والتجديد حتى في عصور التراجع الحضاري للتاريخ الإسلامي.. ثم أخذ طريقه إلى البروز والسيادة في الاجتهادات الإسلامية الحديثة والمعاصرة في هذا الميدان..

لقد كان الإسلام منذ اللحظة الأولى «إحياء» للإنسان: ذكراً أو أنثى في كل ميادين الحياة: فكرية كانت أو تطبيقية تلك

الميادين.. وصدق الله العظيم عندما يعبر قرآنه الكريم عن هذه الحقيقة العظمى فيقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤].

• وكما ترجم المسلمون وأحيوا علوم مدرسة الإسكندرية - وخاصة العملية والطبيعية والدقيقة - بريادة الأمير الأموي خالد بن يزيد (٩٠هـ - ٧٠٨م) منذ النصف الثاني للقرن الهجري الأول، وعرفت حضارتهم النبوغ والإبداع - في ظل حاكمية الإسلام - في كل ميادين العلوم الكونية: فضلاً عن الشرعية والإنسانية، منذ فجر تلك الحضارة، فلقد قبرت النصرانية الغربية علوم اليونان، حتى إن الحضارة المسيحية الأوروبية لم تعرف إلا عالماً في الفلك - هو «كوبرنيكوس» Copernicus (١٤٧٣ - ١٥٤٣م) يعد ستة عشر قرناً من ميلاد المسيح، عليه السلام.. والكتاب الذي ألفه «كوبرنيكوس» عن دوران الأفلاك سنة ١٥٣٠م ظل ممنوعاً من النشر حتى سنة ١٥٤٣م.. وعندما طبع في «نورمبرج» حرمت الكنيسة توزيعه، فلم يفرج عنه إلا في سنة ١٧٥٨م..!! أي أن الحضارة المسيحية لم تعرف أول فلكي - من الناحية العملية - إلا بعد ثمانية عشر قرناً من عمرها.. بينما فجر الإسلام النبوغ العلمي والإبداع الفلسفي منذ فجر الإسلام.

• وكما حدث هذا في ميادين العلوم والفلسفة، حدث في قضية المرأة - تحريراً وأحياء - فكانت المرأة في طليعة الإيمان بالإسلام.. وطلليعة الشهادة في سبيل الإسلام.. والمشاركة للرجل في حفظ القرآن ورواية السنة النبوية.. وفي إقامة الدين والدولة

والحضارة.. بينما ظلت الحضارة النصرانية الغربية حتى هذه اللحظات تَضِيءُ على المرأة بحمل «أمانة الدين».. بل إن ما عرفتته هذه الحضارة الغربية مما سمي به «تحرير المرأة» لم تعرفه إلا بالعلمانية: أي على أنقاض الدين، وبالمراغمة للكنيسة.. بينما كان الإسلام هو الصانع الأول لتحرير النساء.. فكان تحريراً بالدين.. بينما كان في الغرب تحريراً من الدين..

تلك حقائق جوهرية وأولية أثرتنا الإشارة إليها في التقديم لفصول هذا الكتاب.. الذي ندعو الله، سبحانه وتعالى، أن ينفذ به.. وأن يتقبله إسهاماً مخلصاً في باب رد كيد المرجفين المزيفين لحقائق مكانة المرأة في الإسلام.. وموقفها من الرجل في الاجتماع الإسلامي.. سواء كان هؤلاء المزيفون والمرجفون من خصوم الإسلام، أو من الجاهلين بحقائق مكانة المرأة في الإسلام..

الدكتور محمد عمارة

الفصل الأول

صورة المرأة في صدر الإسلام

١ - الحديث عن المرأة المسلمة: في فكرنا الإسلامي الحديث وتصوراتنا الإسلامية المعاصرة حديث طويل وعريض وعميق.. وأكثر من هذا فإنه مليء بالاختلافات والتناقضات..

بل إذا شئنا الدقة قلنا: إن هذا الاختلاف البالغ إلى حد التناقض، في تصور فكرنا الإسلامي لصورة المرأة المسلمة ومكانها في المجتمع ودورها في الدولة، ليس خاصية لفكرنا الحديث: فلقد رأيناه ونراه وقرأناه ولازلنا نقروه في كتب التراث.. وعلى سبيل المثال.. فمن مذاهب الإسلاميين - كما عند الخوارج - من قرّر المساواة بين المرأة والرجل في «الولاية»، بما فيها «الولاية العامة»، فأجازوا توليها الخلافة وإمارة المؤمنين.. ووضعوا هذا المذهب في التطبيق..

ومن هذه المذاهب من أجاز ولايتها للقضاء جميعه، قياساً على جواز ولايتها لـ (الإفتاء). كما هو رأى الإمام محمد بن جرير الطبري (٢٢٣ - ٣١٠ هـ / ٨٣٩ - ٩٢٣ م).. على حين أجاز لها ذلك أبو حنيفة (٨٠ - ١٥٠ هـ / ٦٩٩ - ٧٦٧ م) مستثنياً قضاء «القصاص والحدود».. أما الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ / ٣٦٧ - ٨٢٠ م) فإنه منع ولايتها للقضاء قياساً على منعها من الولاية العامة وإمارة المؤمنين..

ولم يكن حال فكرتنا الإسلامى الحديث، وتصوراتنا لحال المرأة المسلمة ودورها فى المجتمع، بأفضل مما كان الحال عليه فى كتب التراث ومذاهبه.

فكثير هى تلك الحركات والدعوات الإسلامية التى تدعو إلى جعل المنزل وحده ميدان عمل المرأة الوحيد، ومن ثم تدعو إلى الانتحاور، فى التعليم، العلوم التى تؤهلها لعمل المنزل وتربية الأطفال. وهم فى ذلك يستلهمون تراثنا عن المرأة فى عصورنا المظلمة، تلك التى تحولت فيها المرأة إلى دمية للمنتعة الجنسية، حتى لقد ذبل فيها - ماعدا الشهوة الجنسية - كل ما لديها من ملكات.. حتى الروح الجاهلية - روح وأد البنات - عادت إلى أدبيات ذلك العصر، لأبسة - زورا وبهتانا - ثياب الإسلام.. فرأينا الشاعر يتحدث عن أن استكمال النعمة بالنسبة لوالد البنت إنما يتحقق عندما يرف «كريمته» إلى القبر، فهى «عورة» لا يسترها إلا «القبر»..

ولم أر نعمة شملت كريفا - كنعمة عورة ستترت بفقرنا
وقال آخر متحدثاً عن الذى تهوى ابنته له الحياة فى حين
أنه يهوى لها الموت.

تهوى حياتى وأهوى موتها شغفاً

والموت أكرم نزال على الحرم

وتحدث ثالث عن موت البنات، باعتبارها مجداً

ومن غاية المجد والنكرات - بقاء البنين وموت البنات

صحيح أن فكرنا الحديث لم يعد يتردد فيه هذا الشعور الركيك، لكن هذه «المضامين الركيكة» لا زالت مستكنة في كثير من عقول أصحاب دعوات ترفع أعلام دين الإسلام وراياته!

ولقد اجتهد أصحاب هذا «الفكر» حتى أجهدوا الحقيقة الإسلامية فخلّوها عمق بعض المأثورات المروية، وجردوها من ملبساتها، حتى انتزعوها من «الخصوص» إلى «العصوم»، ومن «النسبية» إلى «الشمول المؤبد». فمستروا بأن المرأة - كل امرأة - وبصرف النظر عن عقلها وعملها - ناقصة عقل ودين. ولن يفلح رأى قوم منحوها في مجتمعهم ولاية من الولايات!

حدث ذلك، ووجدنا هذا «الفكر» تبشر به حركات ودعوات إسلامية في عصرنا الحديث، ويتلفه نفر من أعداء الإسلام. وإلى جانب هذا «الفكر» وجدنا تيار (الخاصة الإسلامية)، على لسان واحد من أعظم أعلامه وهو الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ / ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) يجلو الغبار عن وجه الإسلام الحق في هذه القضية، فيحرر المقالات والفصول ليقدّم تصور الإسلام الحقيقي ونظرة الصادقة لقضية المرأة المسلمة، وهو تصور ونظرة تتساوى فيها النساء مع الرجال في الأهلية والحقوق والواجبات. فالقرآن الكريم يجمع هذا التصور في الآية الكريمة: ﴿ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة﴾ (نور: ٣٤).

فالكلمات الأولى من الآية - كما يقول الإمام محمد عبده - «قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق فهما متساوتان في الحقوق والأعمال، كما أنهما متساوتان في

الدات والإحساس والشعور والعقل: أي أن كلا منهما بشر تام، له عقل يتفكر في مصالحه، وقلب يحب ما يلائمه ويسره، ويكره ما لا يلائمه وينفر منه، فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر..»

أما الشق الآخر من الآية، وهو الذي يتحدث عن «الدرجة» التي للرجال على النساء، فهي «القوامة» أي الرئاسة، التي للرجال على النساء، واللازمة لسير الاجتماع الإنساني، والسابعة من الخيرة الأكثر، والمنهوض بالعبء المالي في الإنفاق على المنزل والأسرة، فهذه «الدرجة» و «القوامة» كما يقول الإمام محمد عبده «توجب على المرأة شيئاً وعلى الرجال أشياء»؛ وهي «الرئاسة التي يتصرف فيها المردوس بإرادته واختياره، فإن كون الشخص قيماً على آخر هو عبارة عن إرشاده والمراقبة عليه في تنفيذ ما يرشده إليه: أي ملاحظته في أعماله وتربيته.. فالمرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد، فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة بمنزلة البدن» (١).

هكذا.. وعلى هذا النحو المختلف، والمتناقض، تجاوزت في «فكرنا الإسلامي الحديث الأحكام والتصورات الخاصة بموقف الإسلام من المرأة، وبصورة المرأة المسلمة في الإسلام. الأمر الذي يستوجب العودة إلى تجربة العصر النبوي لتري الموقف الحق للإسلام الحق وللمسلمين الأولين من المرأة. وحتى تتضح الصورة الإسلامية للمرأة المسلمة في صدر الإسلام. وحتى لا يظل

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، ج ٤، ص ٦٢٠ - ٦٢٥. «نبذة بيروت، ١٩٧٢ م.

عقلنا الإسلامى الحديث أسيراً لفكرية العصور المظلمة - عصور
الحريم والإقطاع - المحسوبة زوراً وبهتاناً على الإسلام. فى
الوقت الذى يتوهم فيه أن ولادته إنما هو لدين الإسلام. وحتى
لا ندع فرصة لمتيرى الشبهات من أعداء الإسلام

٢ - «فليس حقاً ولا صدقاً أن الخيار أمام المرأة العربية
والمسلمة، محصور فى طريقين اثنين، وفى صورتين لا ثالث لهما:
الأولى، صورة امرأة العصر «الملوكى - العثمانى؛ عصر
الحريم عندما تحولت المرأة إلى «دمية للشهوة الجنسية، تنزى بها
المخادع، على نحو ما كان عليه الحال فى المدن، ولدى الطبقة
الثرية المترفة و«الراقية» على وجه الخصوص»

والثانية، صورة المرأة الأوروبية، التى نشأت بالوحال، وتقرأ
القصص الغرامية، وتشرب السيجار، وتعرض على الملا من
زينتها ما أمر يستره شرع الله.

ليس حقاً ولا صدقاً أن البديل لامرأة عصر الحريم - والتى
ذبلت ملكاتها، كإنسانة، باستثناء غرائز الجنس و«ملكات» المكر
والخداع التى اشتهرت بها فى قصص (الف ليلة وليلة) - هو
امرأة الحضارة الأوروبية، التى ثارت وتشور اليوم علامات
استفهام كثيرة حول الحزنى الأدبية والمادية التى تحققت
للمجتمع من وراء الفكرة التى أسست عليها تحررها الحديث.
فكرة: أن حرية المرأة تعنى إلغاء أى تمايز بينها وبين الرجل، إن
فى الطبيعة أو فى الاختصاص

وأمام علامات الاستفهام هذه، والتي تارت وتطور بعد أكثر من قرن اقتطعت فيه «امرأة المدينة» - العربية المسلمة - أثر المرأة الأوروبية، متخذة منها النموذج والمثل الأعلى، إن في الزي أو العادات أو طرائق العيش أو أنماط السلوك. وبعد اليقين الرافض لصورة «امرأة عصر الحريم» - التي خبرتها مجتمعاتنا في القرون التي رزحت فيها تحت تسلط المماليك وسلطان العثمانيين، أمام هاتين الصورتين بدأ الفكر العروسي الإسلامي رحلة البحث عن الصورة المثلى للمرأة العربية المسلمة، تلك التي تستدعيها ضرورات واقعه الطامح للنهضة المستقلة، والتي تحقق استقلالها من خلال رفض «المخلف السلوكي» - العثماني، والتحفظ على «التقدم والتمدن الأوروبي» على حد سواء..

واتساقاً مع القانون الذي يحكم صحة هذا الفكر العروسي الإسلامي - فلقد عادت وتعود الاهتمامات بالعقل العروسي المسلم ابرزى وليكتشف حقيقة الثورة التي مثلها ظهور الإسلام في حياة المرأة.. وحقيقة الموقع الذي احتلته المرأة في المجتمع بقوة الإسلام هذه.. وحقيقة القساعات التي ميزت وتميز المرأة العربية والسلمة، عن «امرأة عصر الحريم» و«امرأة الحضارة الأوروبية» معاً..

لقد ساوى الإسلام بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، دون أن تعنى مساواته هذه إلغاء تمايز الجنسين، في الطبيعة أو الاختصاص، فقرر للمرأة إنسانيتها، واحتفظ لها بتميزها، بل لقد رأى في هذا التميز قسمة من قسما إنسانيتها التي بها تتحقق المساواة بينها وبين الرجال.

ولقد صنعت ثورة الإسلام في الواقع العربي، وفي نفس الإنسان المسلم، تلك الفهضة التي عقدت لواء القيادة في الدنيا، يومئذ، لتلك القبائل التي كان بأسها يمتها شديداً، وتناحرها دائماً لأتفه الأسباب، والتي كانت - قبل نهضة الإسلام - ظليراً مهيبض الجناح يتخطفه كل من الفرس والروم.

ولقد كان «الإسلام المجاهد» هو السر الأعظم والمفاعل الأول في هذا التحول الذي أصاب الإنسان العربي عندما اهتدى بهدى الإسلام. فكما تحول أعوار المادية وحياة القفار - بهذا «الإسلام المجاهد» - إلى مرسى للفتوح التي حررت الشرق من تسلط الساسانيين واستعمار الميرسطين، وإلى صناع للتقدم والحضارة والعلوم والفنون، كذلك انتقل «الإسلام المجاهد» بالمرأة العربية من «همل» تتساوى فيه بسقط النجاع، أو «زينة» تتحلى بها حياة شيوخ القبائل وأتريائنها، إلى مكان المرأة المجاهدة التي زاملت الرجل في تأسيس «الدين» وبناء «الدولة» جميعاً.

«وإذا كان الله سبحانه قد اصطفى لرسالة الإسلام محمداً بن عبد الله - صلوات الله وسلامه عليه - فلقد كانت المرأة هي أول مستجيب ومناصر ومؤازر للإسلام الدين... يل لعننا لا نقالي إذا قلنا إن تصديق زوج الرسول السيدة خديجة بنت خويلد (٦٨ - ٣ ق. هـ / ٥٥٦ - ٦٢٠ م) بهذا الدين الجديد، وبحضرة رسوله قد سبق ووضح الأمر حول حقيقة ذلك الرحي الذي فاجأ القبي في غار حراء عندما بلغ سن الأربعين

ففى البدء - وبعد طور «الرويا الصادقة» - رأى النبى ﷺ
«صوفاً، وسمع صوتاً»، ولم يكن يدرك ماهية هذا الضوء ولا حقيقة
ذلك الصوت، حتى لقد خشى أن يكون به من جنون، لكن
خديجة كانت أسرع إلى التصديق والطمأنينة، فبعت عنه
الهواجس، وأخذت بيده إلى ذلك الحمار ورقة بن نوفل (١٢٠ ق هـ /
٦١١ م) الذى طمأنه إلى أن هذا الذى رأى هو الوحى والناموس
الذى كان يراه موسى عليه السلام. ففى الحديث الذى يرويه
الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ / ٧٨٠ - ٨٥٥ م) فى
(مسنده) قال الرسول ﷺ لخديجة - رضى الله عنها - «إني
أرى صوفاً وأسمع صوتاً، وإنى أخشى أن «يكون بي جن» قالت
لم يكن الله ليفعل ذلك بك يا ابن عبد الله فكانت أسرع إلى
التصديق بالدين الجديد من وضوح أمر ذلك الذى فاجأ النبى -
عليه السلام - فى غار حراء.

ثم توالى الفضائل والأفضال من هذه السيدة الأولى فى حياة
الإسلام والمسلمين. فكانت أول من استجابت للدعوة الجديدة
واقترحت استجابتها بالدعم الذى لا يعرف الحدود للنبى ولالدين
ولجماعة المسلمين المستضعفين، على اختلاف الميادين وتنوع
المجالات التى اتخذها هذا الدعم الذى نهضت به خديجة فى
حياة المسلمين. ويكفى أن نعلم أن موتها كان حدثاً جليلاً، هو
قدرة المسلمين على الصمود فى محنتهم هزاً عنيفاً، حتى لقد
سمى الرسول - عليه الصلاة والسلام - العام الذى ماتت فيه
«عام الحزن».

تلك كانت الصورة الأولى التي افتتح بها الإسلام أولى صفحات كتاب المرأة المسلمة، لتقوَّلي بعد ذلك الصور والصفحات تلك التي تجلِّي حقيقة موقف الإسلام الحق من النساء: نصف المجتمع، وشقائق الرجال.

٣- إننا نعلم أن بلاداً إسلامية كثيرة لا تزال المرأة فيها محرومة من حقوق سياسية كثيرة، تتراوح ما بين الحرمان من التصويت في الانتخابات العامة، وما بين الترشيح للمجالس البلدية وتمثيل الأمة في هذه المجالس التشريعية. وأغلب الذين يتركون هذا الحرمان ويدافعون عنه يتمسحون بالإسلام، فيزعمون أنه يحول بين المرأة والولاية: أي السلطة والسلطان في شؤون الدولة العامة، ومنها مجالس التشريع.

وحتى البلاد الإسلامية التي «منحت» المرأة حق الانتخاب، أو الانتخاب والتشريع وتمثيل الأمة في المجالس التشريعية، فإن حكوماتها التي أقدمت على هذا «التطور» قد اتخذت فيه حذو المجتمعات الأوروبية: لأنها حكومات أغليها «علماني» على حين ظل الكثيرون من الرافعين لأعلام الإسلام وراياته في هذه البلاد يعارضون هذا «التطور» زاعمين تناقضه مع موقف الإسلام من المرأة، وهو الموقف الذي يصرون على تحريمه «ولاية المرأة في شؤون الدولة وسياسة الأمة».

فهل حقاً يقف الإسلام ضد «ولاية المرأة» وسلطانها وسلطانها في عالم السياسة والتشريع؟ وهل إذا قلنا إن الأمة هي مصدر السلطات تحفظ الإسلام على هذا المبدأ فقال إن الأمة هنا هي «الرجال» ولا يدخل فيها «النساء»؟

لقدع جانباً - ونحن نبحث عن رأى الإسلام فى حق هذه القضية الهامة - ثمرات «فكر» المسلمين فى هذا الميدان. فهى ثمرات مختلف ألوانها باختلاف مواقع هؤلاء المفكرين وحظهم من الاستشارة والعقلانية فى فهم النصوص والمأثورات والتجارب الأولى التى ساست المجتمعات بنهج الإسلام. لقدع جانباً ثمرات هذا «الفكر»، ولنتظر مباشرة فيما صنع الرسول ﷺ عندما شرع هو وصحابته - عليهم رضوان الله - فى تأسيس الدولة، دولة المدينة، أولى دول العرب المسلمين. لننظر فى هذه التجربة السياسية، ولنبحث عن مكان المرأة فيها، لنرى هل كان لها مكان فى تأسيس «الدولة» - بل لنبحث أيضاً لنرى هل كان لها مكان فى تأسيس «الدين»؟

نحن نقرأ فى الفكر السياسى الأوروبى عما يسمى بـ «العقد الاجتماعى» وهو عقد «نظرى» «نفترض» يرتضيه المحكومون والحاكمون لتأسيس «الدولة» التى تنظم علاقات الناس بعضهم مع بعض وعلاقات المحكومين بالحاكمين. نقرأ عن هذا «العقد النظرى» - نفترض - لكنا نعلم أن تأسيس دولة الإسلام العربية الأولى، تلك التى قامت بالمدينة المنورة، عقب الهجرة، قد قام على «عقد حقيقى»، ولم يكن فقط عقداً نظرياً...

ففى موسم حج السنة التى سبقت الهجرة النبوية من مكة إلى المدينة عقد الرسول ﷺ مع ممثلى قبيلة الأوس وقبيلة الخزرج عقد تأسيس الدولة العربية الإسلامية الأولى، ذلك الذى اشتهر فى التاريخ السياسى الإسلامى بـ «بيعة العقبة»، وكان عدد

المتعاقدين - الذين بايعوا الرسول ﷺ تلك البيعة - خمسة وسبعين سئلوا ما يمكن أن تسميه «الجمعية التأسيسية» التي قررت إقامة سلطة النبي ودولة الإسلام بالمدينة عندما يصلها الرسول ﷺ مهاجراً. لقد كانوا يمثلون من أسلم من الأوس والخزرج. وبعد أن بايعوا الرسول ﷺ وتعاقدوا على تأسيس الدولة، استخيووا واختاروا منهم اثني عشر نقيباً ليكونوا قيادة المجتمع المسلم بالمدينة في ذلك الحين.

وما يعنينا هنا من هذه الحقيقة التاريخية الإسلامية أن هذه «الجمعية التأسيسية» قد ضمت امرأتين، أشتركتا في البيعة وأسهمتتا في هذا الحدث السياسي التاريخي، وبايعتا رسول الله ﷺ كما بايعه الرجال سواء بسواء. ولم يحدث أن اكتفى النبي ﷺ ببيعة الرجال عن بيعة النساء، ولا أن أخرج الرجال النساء قد «الأمة» - (الجماعة) - التي ملكت سلطان تأسيس الدولة وسلطات التعاقد مع الرسول ﷺ على إقامتها، هذه «الأمة» - مصدر هذه السلطة - قد ضمت النساء والرجال على قدم المساواة. لقد كانوا ثلاثة وسبعين رجلاً وامرأتين «أم عسيرة» نسبة بنت كعب الأنصارية (١٣هـ / ٦٣٤م) وأم منيع أسماء بنت عمرو بن عدي الأنصارية (٣٠هـ ٦٥٠م).

وبعد أن تأسست «الدولة» وقامت تناضل أعداءها استثمرت المرأة المسلمة جزءاً أصيلاً وفعالاً في «الجماعة والأمة السياسية» - بل والجيش المقاتل - التي خضت الدولة، ودعمت أركانها، وامتدت بحدودها إلى ما هو أبعد من حدود المدينة

المنورة وعلى سبيل المثال: ففي عام الحزينة (٦٢٨هـ) عندما خشي المسلمون عذر قريش برسول المسلمين إليهم عثمان بن عفان، بايع المسلمون الرسول القائد على «الحرب والقتال» وفي هذه البيعة شاركت المرأة المسلمة مشاركة الرجال وكانت أم عمارة نسوية تحت كعب ضمير النساء السابغات لرسول الله ﷺ على «الحرب والقتال» ولقد تمت هذه البيعة تحت «شجرة» وسماها الله سبحانه في قرآنه الكريم «بيعة الرضوان» لأنه قد من على حضورها برضوانه ﴿لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً﴾ (الفتح: ١٨) - «إن الدين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن تكث فإنما تكث على نفسه ومن أوفى بما غاخذ غلبه الله فليزيده أجراً عظيماً» (الفتح: ١٠)

وكما كانت المرأة المسلمة جزءاً أصيلاً في «الأمة - الجماعة» التي أسست «الدولة» ونصرتها، كذلك كانت جزءاً أصيلاً في «أمة الدين وحماسته» فبعدما كانت تختار الإسلام لم يكن يكتمل منها بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، بل كانت تذهب - كالرجال - لتبايع الرسول «يا أيها النبي إذا جادك المؤمنين يبايعونك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين بسهتاتن يقتربن بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف فبايعهن واستغفر لهن الله إن الله غفور رحيم» (السجدة: ١٢) وأكثر من هذا، فلقد كانت حدود هذه البيعة وأفاقها وبنودها مفتوحة لا يحددها إلا قدرات النساء وما يطبقن من أعمال ومهام. ففي

الحديث تقول الصحابية أميمة بنت رقيقة «جئت النبي ﷺ في نسوة ثبايعه، فقال لنا «فيما استطعن وأطقن» (١١)
تلك هي المرأة المسلمة. وتلك واحدة من الصور التي تعدد مكانها في نظرة الإسلام..

٤ - كتب القتال والقتال علينا وعلى الغائبات جبر الذبول

نعم، لقد عبر الشاعر بهذا البيت عن «تقسيم العسل» بين الرجل والمرأة. ذلك التقسيم الذي ساد حياتنا وعالمنا الإسلامي ووطننا العربي عدة قرون..

لكننا نلطم واقعنا وتاريخنا وحضارتنا إذا حكمنا على كل عصورها هذا الحكم الغريب. ذلك أن أفراد الرجال بالدفاع عن الأوطان، وتحول المرأة إلى غائبة، تستغنى بحمالها عن الحمل، وتتخذ منه سلاحها القهال الذي تخضع به القلوب، وتزينها بالثياب ذات الذبول الجرامة. إن صورة المرأة تلك لم تسد حياتنا إلا في عصور الحريم والإقطاع، عندما تحولت المرأة - وهي نصف المجتمع - إلى دمية تزين مخاضغ الرجال - نصف المجتمع الآخر - فغابت عن حياة الطبقات المتربة - وخاصة في المدن - صورة المرأة العاملة. ومن باب أولى المشاركة في القتال دفاعاً عن الرأي والمبدأ والوطن..

(١) رواه ابن ماجه

وكما نظلم تاريخنا إذا حكمنا بعموم هذه الصورة في كل قرونه. ونظلم مجتمعاتنا إذا حكمنا بعموم هذه الصورة كل الميئات والطبقات. فإننا نظلم إسلامنا إذا اعتبرناه مستولا عن قيام هذه الصورة في حقبة من حقب تاريخ المسلمين. ذلك أن «الإسلام المجاهد» - والإسلام الحق هو الإسلام المجاهد - قد حول كلا من الرجل والمرأة - عندما ظهر - في شبه الحرية العربية إلى جيش من المجاهدين..

صحيح أن القتال - في عصر البعثة النبوية - كان مهمة الرجال في الأساس - وهذا أمر طبيعي مع ما يتميز به الرجال عن النساء في البأس والخصومة والجلد وقدرات القتال - لكن ذلك العصر قد شهد اشتراكا ملحوظا للمرأة المسلمة في العديد من الممارك والسفريات التي قاد فيها النبي ﷺ المسلمين في صراعهم المسلح ضد المشركين أو اليهود. وبعد ذلك - في عصر الخلافة الراشدة - ضد الفرس والميزنطيين. وضد الزردة التي حدثت بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام.

ففي كتب السنة النبوية الشريفة يروي أبو داود في (السنن) أن غزوة خيبر - التي حارب فيها المسلمون اليهود - قد خرجت فيها جماعة من نساء الأنصار فشاركن في أعمال الحرب، وكان خروجهن مجتمعات، ويمبادرة منهن: أي أنهن لم يخرجن في صحبة الأرواح أو الأولاد. ومع ذلك فقد أقر الرسول ﷺ - بعد حوار دار بينه وبينهن - خروجهن هذا وإسهامهن في الحرب. وفرض لهن أسهما في الغنائم مثل الرجال.

يروى أبو داود ذلك، فيقول: حدثني حشر بن زياد، عن جدته أم أبيه، أنها خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة خيبر، سائمة مستسوة، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فبعث إليهما فحسنا، فأريتا فيه القمص، فقال مع من خرجت؟ وماذا عن خرجت؟ فقلنا يا رسول الله، خرجنا بفزل الشعر، ونعين به في سبيل الله، ومعنا دواء للجرحى وتناول السهام، ونسقي السويق اشراب الحنطة والسعير، فقال: «فمن حتى إذا فتح الله عليه خيبر أسهد لنا كما أسهد للرجال».

فنحن أمام حديث نعلم منه وجود «جمعية» من نساء خرجن يحاهدن مع الجيش المقاتل في خيبر، ويدعمن الجهد القتالي بفزل شعر الأبل وتقديمه في سبيل الله، وإعداد الدواء وتقديمه للجرحى، وسقاية المحاربين، والإسهام في العمل القتالي بإعداد السهام ومناولتها للرامي بها في ساحة القتال.

وفي ذات (السنن) يروى أبو داود - أيضاً - عن أنس بن مالك قوله: «كان رسول الله ﷺ يغزو بأم سليم - (أم انس) - ونسوة من الأنصار يسقين الماء ويداولن الجرحى».

وبعد عصر النبوة وعلى امتداد الحقبة التي سبقت سيادة قيَم الإقطاع وتحول المرأة إلى ذميمة تتزين بها بيوت «الحریم» - تناثرت في كتب التاريخ نماذج للنساء المقاتلات دفاعاً عن الدين والرأى والمذهب.

ففي «يوم اليمامة» الذي دارت رحى الحرب فيه بين المسلمين والمرتدين بقيادة مسلمة الكذاب - على عهد خلافة أبي بكر الصديق

- في هذا اليوم قدمت الصحابية الجليلة نسبية بنت كعب الأنصارية (١٣ هـ / ٦٣٤م) ابنها حبيب بن زيد بن عاصم شهيداً، مثل به مسيلمة إذ قطع يديه ورجليه ولم تكف سيئة بهذه التضحية، ولم ترهب مصير ابنها الشهيد، فخاضت هي الأخرى غمار القتال مع الرجال، قفلت يدها - قطعها مسيلمة - وأصابها يومئذ أحد عشر جرحاً، وفي المدينة وبعد عودتها إلى منزلها، كان يزورها ويعودها في أيام علاجها ومفاقتها خليفة المسلمين أبو بكر الصديق.

وفي عهد بني أمية، وخلال صراع الخوارج ضد عبد الملك بن مروان (٢٦ - ٨٦ هـ / ٦٤٦ - ٧٠٥م) وعامله على العراق الحجاج بن يوسف الثقفي (٤٠ - ٩٥ هـ / ٦٦٠ - ٧١٤م) اشتهرت بالقروسية والشجاعة واحدة من ساء الخوارج هي غزالة (٧٧ هـ / ٦٩٦م) صفات حرب الخوارج بالعراق شهراً كاملاً.

اقامت غزالة سوق الخراب لأهل العراقيين شهراً قديماً، ولقد بلغ بأسها في القتال إلى الحد الذي جعل الحجاج يفر من وجهها عندما اقتحمت بجيشها الكوفة، وعيره بذلك الشعراء:

اسد على وفي الحروب تعامة ريداء تجفل من صغير الصافر
فلا يبرز إلى غزالة في الوغى بل كان قلبك في جناحي طائر

حتى لقد قالوا إنها قد بلغت في الشجاعة وحسن السياسة إلى الحد الذي جعل الخوارج يختارونها عليهم أميرة للمؤمنين.

وهكذا.. فلم تكن المرأة العربية دائما هي «العانية التي تجر الذيل»..

٥ - كتبرون هم الذين يظنون أن - الحركة النسائية - أن تسعى المرأة من أجل الحصول على حقوق لها، تراها قد حرمت منها بسبب ظلم الرجال لها - هي «بدعة» جاءت إلينا من الحضارة الغربية، ولا أصل لها ولا تشبه في تاريخ العرب والإسلام

ومن هؤلاء من يعتقد ذلك لأنه ينكر أن تكون للمرأة حقوق، فهو يشجب «حركاتها» لأنه لا يرى لها ما يبررها.. فهي عنده «بدعة» و «ضلالة» جاءتنا ضمن «بدع الغرب وضلالاته».

وأخرون من هؤلاء الظانين يتصورون أن الإسلام قد جاء فأنصف المرأة وحررها من القيود التي رسفت في أعلاها زمن الجاهلية، ومن ثم فلم يعرف عصر صدر الإسلام للمرأة «حقوقا» ناقصة تستدعي «حركة نسائية» تسعى للحصول عليها.

لكن نظرات في آيات القرآن الكريم، وفي أسباب نزول هذه الآيات، ونظرات في الحديث النبوي الشريف، وفي السيرة النبوية التي تحكي علاقة المرأة المسلمة بالرجل في المجتمع الإسلامي الأول، ودولة المسلمين الأولى في المدينة المنورة، إن نظرات في هذه المصادر الدينية والقاريخية تضع يدنا على ما ينقض ظن هؤلاء الظانين بـ «الحركة النسائية» فأن السوء

صحيح أن الإسلام قد جاء فأنصف المرأة وحقق على جبهة تحريرها من قيود الجاهلية ما يساوى «التورة» في هذا الميدان، وقرر لها من الحقوق ما لم تحصل عليه بعد نساء في بلاد يحسبها بلاد النحضر والنور. لكن الكافة يعلمون أن القرآن الكريم لم ينزل دفعة واحدة، وإنما نزل مفرقاً - «منجماً» - وكانت آياته الكريمة تأتي لتجيب عن علامات الاستفهام وعن التساؤلات التي يطرحها المجتمع الإسلامي الأول، ولتخفف من القضايا والمشكلات التي تثار فكان أن قامت العلاقة الجدلية والعروة الوثقى بين «النص» و«الواقع» وكان ذلك - أيضاً - هو حال «الحقوق» التي قررها «النص» للمرأة المسلمة، فلقد جاءت استجابة لـ «حركة نسائية» إسلامية نبعت من إحساس المرأة المسلمة بذاتية متميزة في المجتمع الإسلامي، ومن «تجورها بفوارق» - لم ترض عنها - بينها وبين الرجال، بل ومن اعتقادها «بظلم الرجال لها في بعض الأمور، الأمر الذي «حركها» لإزالة هذا الظلم، والمطالبة بتلك «الحقوق» فجاء «النص» مستجيباً لمطالبها العادلة أو عوضاً للعدل الحاكم علاقتها بالرجال فكانت ترضى حيناً، وتغضب حيناً آخر، والحرية التي سبها الإسلام للمجتمع، والحلم الذي تحلى به الرسول - عليه الصلاة والسلام - يكفل إتساع الطريق أمام هذه «الحركة النسائية» وإضائة معالمه بتور الإسلام

ولقد عرف تاريخ الدولة الإسلامية الأولى - دولة المدينة - على عهد الرسول - عليه الصلاة والسلام - تلك الصحابية

الرائدة التي شاركت في بيعة العقبة، فأسهمت - مع الرجال ومثلهم - في «تأسيس» الدولة.. وهي أم عمارة نسيبة بنت كعب الأنصارية (١٢ هـ / ٦٣٤ م)، وعرفت بتفسير القرآن الكريم، وعلم أسباب نزول آياته. وكذلك كتب السفة النبوية الشريفة - تلك القصة التي توضع يدنا على «حركة» من حركات مساء ذلك العصر في سبيل حقوق رأين أن الرجال قد حرموهن منها.

ففيما يرويه الترمذي في (سننه) - كتاب تفسير القرآن - حديث ٣٢١١ - عن هذه الصحابية الحليّة، أنها أتت النبي ﷺ فقالت - بأسلوب ينم عن احتجاج من يشعر باليقين ويطلب حقه - قالت: ما أرى كل شيء إلا للرجال. وما أرى النساء يُذكرن بشيء.. ولم يحدث أن غضب الرسول من نسيبة بنت كعب، ولا أنه نهرها.. ولكن الذي حدث هو أن جبريل - عليه السلام - قد نزل بوحي الله، قرأنا كريماً يستجيب لطلب النساء المسلمات ويقر مساواتهن بالرجال.. فلقد كان سعي هذه الصحابية، و«حركتها»، وقولها هذا، هو السبب في نزول قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْغَائِبِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّالِحِينَ وَالصَّالِحَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَعْرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]

.. فذكرت النساء مع الرجال استجابة من الله سبحانه لطلب النساء المسلمات - على لسان الصحابية نسيبة بنت كعب الأنصارية -

وكان ذلك حمداً ومباركة إلهية لمساهمين و«حركاتهن» في سبيل المساواة مع الرجال..

وقصة أخرى لـ «حركة سائية» أخرى أرسلت صاحباتها مندوبة عنهن لتتحدث باسمهن إلى الرسول ﷺ شاكيات مما حسنه ظلماء وداعية للإنصاف والمساواة بالرجال. وكانت هذه المندوبة هي الصحابية أسماء بنت بريد بن السكن الأنصارية (٣٠هـ / ٦٥٠م).

وكانت إحدى أبرز خطيبات النساء في ذلك العصر. وواحدة من المقاتلات في معارك الإسلام، قتلت يوم «اليرموك» تسعة من الروم بعمود خيمتها. وواحدة من رواة الحديث عن النبي ﷺ تشمل أحاديثها في مسند الإمام أحمد بن حنبل عشر صفحات. وهي ابنة عم الصحابي الجليل عاذ بن جيل.. ففي الجزء الخاص بالنساء من كتاب (أسد الغابة في معرفة الصحابة) يذكر ابن الأثير في ترجمة أسماء هذه أنها أتت النبي ﷺ فقالت إني رسول من ورائي من جماعة نساء المسلمين. يلقن بقولي. وعلى مثل رأيي.. إن الله بعثك إلى الرجال والنساء عامناً بك واتبعك، ونحن معتر النساء مقصورات بخبرات قراعد بيوت. وموضع شهوات الرجال، وحاملات أولادكم، وإن الرجال فضلوها بالجساعات وشهوات الجنائز، وإذا خرجوا للجهاد حفظنا لهم أموالهم، وربينا أولادهم، أفنشاركهم في الأجر يا رسول الله؟ قالت رسول الله ﷺ بوجهه إلى أصحابه وقال لهم: «أسمعتن مقالتي امرأة أحسن سؤالاً عن دينها من هذه؟» فقالوا لا يا رسول الله.

فقال ﷺ «انصرفي يا أسماء، وأعلمي من وراءك من النساء أن حسن نعل أحداكن لزوجهها، وظلمتها لمرضاتها، واتباعها لموافقته، تعدل كل ما ذكرت». فانصرفت أسماء وهي تهلل وتكبر استبشاراً بما قال لها رسول الله.

فنحن هنا أمام حركة نسائية - منظمة، ليست بنت القرن الميلادي الثامن عشر، كما هو تاريخ نشأتها في الغرب الأوروبي، وإنما بنت القرن الهجري الأول، وسقائه الأولى على وجه التحديد.

٦ - في القرن الثامن عشر بدأ «تفكير» المرأة الغربية في حقوقها. وحول منتصف القرن التاسع عشر بدأت «حركاتها» في سبيل هذه الحقوق. وكانت حقوقها في «العمل» و «التعليم» وفي «الملكية» و «الأجر المتساوي» عن العمل المتساوي. بعضاً من الحقوق التي تحركت لتبليها في هذا التاريخ القريب أي منذ قرن ونصف.

والأمر الذي لا شك فيه أن طلائع «الحركة النسائية» بوطنتنا العربي يعرف جيداً - أو إلى حد لا بأس به - تاريخ الحركة النسائية في الغرب، وأسماء شهيرات نساها، وثواريح مؤتمراتها والرقص أو الاستجابة التي قولت بها جهود هذه الحركة من قبل الحكومات والمجتمعات التي سيطر عليها الرجال!

ولا بأس بهذه المعرفة، فالعلم - كل العلم - نور.

لكن الأمر الذي نأسف له هو جهل رائدات الحركة النسائية في بلادنا لقرائهن على درب السعي لإبراز ذاتية المرأة العربية المسلمة، وخصوصية بعض مطالبها وحقوقها، والرائدات اللاتي ارتدن طريق المطالبة بانحساف المرأة وتحريرها ومساواتها بالرجل في تاريخنا الحضاري الطويل. ومنذ ظهور الإسلام على وجه الخصوص، والافمن من السيدات الرائدات لحركتنا النسائية تعرف الكثير عن:

«الصحابية الجليلة نسبية بنت كعب الأنصارية (١٢هـ / ٦٢٤م) التي شاركت في بيعة العقدة، فكانت واحدة من أعضاء «الجمعة التأسيسية» التي عقدت عقب تأسيس الدولة العربية الإسلامية الأولى، والتي خاضت حروب الإسلام في معارك وأيام: «أحُد» و«الحديبية» و«خيبر» و«عمرة القضاء» و«حنين» و«اليمامة». فأبليت بلاءً حسنًا، حتى لقد فضلها الرسول - كعقائلة - عن كثير من أبطال رجال الإسلام المقاتلين. ويوم أن ماتت نسبية كان جسدها يحفل آثار أربعة وعشرين جرحًا، مع يد لها قد قطعت في هذه الحروب التي تأسست بها الدولة وانتصر فيها الدين.

«والصحابية الجليلة أسماء بنت يزيد الأنصارية (٣٠هـ / ٦٥٠م) التي شاركت في قتال يوم اليرموك... وترجمت لنساء المسلمين حركة مثلتها في مجلس الرسول بمسجد المدينة، مطالبة أن تتساوى النساء بالرجال، فامتدحها رسول الله ﷺ وبشرها بالمساواة..»

ومن من والدات حركتهما النسائية يعلمن ان عصر النبوة قد شهد للنساء المسلمين «حركة» سعت إلى نيل المرأة المسلمة الحقوق التي تحررها من قيود الجاهلية وأغلالها، حتى جاء تشريع الإسلام فاستجاب لهذه الحركة وأعطاهما ما أعطى من حقوق؟

فالبخاري يروى في (الصحيح) عن أبي سعيد الخدري كيف تجمعت النساء، ثم ذهبن إلى رسول الله ﷺ فحاضنه قائلات: يا رسول الله، غلبنا عليك الرجال، فاجعل لنا يوماً من نفسك فوعدهن - (الرسول) - يوماً لقيهن فيه، فوعظهن وأمرهن»

فهنا سعى جماعي وحركة منظمة انتزعن بها حقهن في العلم والتعليم. والإمام أحمد بن حنبل يروى في (المسند) عن أبي هريرة حديثاً نعلم منه كيف كانت النساء الصحابيات يشعرن بذاتية متميزة، ويسعين للمساواة بالرجال، ويدخلن مع الرجال في مجادلات ومخاضات حول الحقوق والواجبات.

يروى الإمام أحمد هذا الحديث اختصم الرجال والنساء أيهم في الجنة أكثر؟ ثم ذهبن إلى رسول الله ﷺ مستفسرات، فكانت إجابته الذكية والمرضية للطرفين: بل والتي تميز النساء على الرجال! فلقد قال لهن الرسول: «أول من يدخل الجنة مثل القمر ليلة البدر، ثم الذين يلونهم على أصوأ كوكب يرى لكل رجل زوجته» اثنان يرى مع ساقهما من وراء اللحم، وما في الجنة أعزب... فإذا كان لكل رجل في الجنة زوجتان وإذا لم يكن فيها أعزب، فأيهم في الجنة أكثر: الرجال أم النساء؟ لقد أَرْضَى رسول الله ﷺ

الصحابيات الجليلات. ثم هو لم يحدد أكل هؤلاء الزوجات من نساء الدنيا؟ أم يدخل فيهن الحور العين؟

وفي الأمور المشكلة التي كانت تتصاعد إلى حد الشجار بين الأزواج والزوجات، عرف المجتمع النبوي «الحركة النسائية» المدافعة عن المرأة ضد سلطة التأديب الممنوحة للرجال. ومن الحديث الشريف الذي يرويه كل من الدارمي وأبي داود نعلم أن رسول الله ﷺ قد نهى الرجال عن ضرب النساء، فقال لهم «لا تضربوا إماء الله». لكن بعضاً من النسوة زادت جرأتهن على أزواجهن وسلكن سبيل التشوّر والشذوّه والاعوجاج. فلذهب عمر بن الخطاب إلى الرسول ﷺ رافعاً شكوى الرجال من هؤلاء النسوة اللاتي «ذئرن» - (اجترأن وتشئن) - على أزواجهن. فرخص الرسول في تأديبهن. فاجتمعت سبعون امرأة - فيما يشبه المظاهرة - طافن بميوت نساء النبي ﷺ يستغفرنهن إيهن ضد سلطة التأديب الممنوحة للرجال. لكن لأن هؤلاء النسوة كن قد تعدين حدود العدل، فلقد أمى الرسول الاستجابة إلى مطلبهن، وأخبر عن «مظاهرتهن» هذه فقال: «قد طاف الليلة بآل محمد سبعون امرأة، كل تشتكي زوجها، فلا تجدون أولئك خياركم».

فمخّد ذلك التاريخ المبكر في حياة الإسلام - الإسلام الدين والإسلام الدولة - شهد المجتمع الإسلامي إحساس المرأة بذاتيتها وبخصوصيتها، فطعت - بالفكر والتنظيم وبالعركة - إلى نيل حقوقها، وإلى المساواة بالرجال. فتمنى تعرف هركتنا النسائية أن لها تراثاً في نضال المرأة العربية والمسلمة برفعها

عن التلمذ والتبعية للمرأة العربية التي لم تملك هذا السبيل إلا في عصورنا الحديثة ومتى يعرف هذا التاريخ أولئك الذين يزيقون الشبهات حول مكانة المرأة في الإسلام، فيبحثون عن «القشة» في عيون غيرهم، ولا يحسون يد «الحشة» التي تنقذ منهم العيون»^٩.

٧ - لو أحسنت المرأة العربية والمسلمة صنفاً لاتخذت من سيرة الصحابية الجليلة أم عمارة نسبية بنت كعب الأنصارية (١٣ هـ / ٦٣٤ م) نبأها، ولأنورت المعاني السبيلة في حياتها لتكون سلاحاً في معركة تحرير المرأة، تنهوه ضد أهل الجور الذين يحلمون بإعادة المرأة إلى عصر الحريم باسم الإسلام. كانت نسبية واحدة من نساء الخرج السابقات إلى الإسلام، أسلمت قبل الهجرة، واشتركت في بيعة العقبة، فكان لها شرف المشاركة مع الرجال في إبرام عقد تأسيس الدولة العربية الإسلامية بين الأنصار والرسول عليه الصلاة والسلام.

وبعد الهجرة كانت تسعى - في مقدمة نساء الأنصار - من أجل مساواة النساء بالرجال.. ولم يكن سعيها هذا كلاماً يقال، وإنما كان ممارسة تضاللية تحت قيادة المرأة المسلحة المجاهدة بالانتماء إلى هذا الدين المجاهد الحديدي ففي كثير من الغزوات شاركت نسبية في القتال، وفي البيعة على الحرب والقتال. صنعت ذلك يوم أحد، ويوم خيبر، وفي عصره القضاء، ويوم

حينئذ، وفي يوم البهامة، عندما فقدت يدها وأزدان جسمها بأحد عشر جرحاً..

لكن يوم أحد كان القصة التي تفوقت فيها وبها نسيدة على كثير من أبطال الرجال في القتال. في أول النهار شاركت نسيدة فيما اعتادت المشاركة فيه كثيرات من نساء الأنصار في أيام الحرب والقتال. فأخذت تسقى المقاتلين، وتداوى الجرحى، وتعد السهام وتناولها للمحاربين. وكان تعداد جيش المسلمين عندما خرج من المدينة متجهاً إلى أحد، يبلغ الألف مقاتل، بقي منهم ما يريد قليلاً عن السبعمائة، بعد أن انسحب المنافقون بقيادة عبد الله بن أبي بن سلول..

ودارت رحى الحرب، ولاحق تباشير النصر للمسلمين على المشركين. فما كان من الرماة الرابضين على الجبل إلا أن اندفعوا إلى الغنائم، ظانين أنهم قد امتلكوا النصر الشهائي، فانفتحت في صفوف المسلمين ثغرة اندفعت منها خيالة المشركين وفرسانهم، الأمر الذي أربك صفوف المسلمين، فجعل يضرب بعضهم البعض ثم أخذوا يفرون متهزمين..

وما كان لنبي الله أن يفر مع القارين.. صمد - عليه الصلاة والسلام - في وضع قتالي يائس، وظن المشركون أن الفرصة الذهبية قد أصبحت ملك أيانهم، فعزموا على قتل الرسول ﷺ، واندفع فارسهم ابن قميتة ناحية الرسول ﷺ، وهو يحسب دلولي على صمد، فلما نجوت إن صمد

ولقد أبصرت نسبية جميع ذلك. فربطت ثوبها على وسطها،
واندفعت مع القلة القليلة التي صمدت تدافع عن رسول الله ﷺ
وتحميه من تكالب الفرسان المشركين. كان الصامدون أقل من
عشرة، فيهم نسبية بنت كعب وزوجها وولداها.

وعندما أقبل ابن قميلة يريد قتل الرسول ﷺ الذي كان قد
جرح عدة جراحات، تصدت له نسبية، فضربها بسيفه فأحدث في
كتفها جرحاً عائراً، فصرخته عدة صراخات، لكنه كان متحصناً
بدرعين.. ولم يكن معها ترس تحصي به جسدها من سيوف
الفرسان، فنادى الرسول على واحد من المنهرجين القارين أن
يتترك ترسه لمن يقاتل، فألقاه، فتنورت به نسبية، فأعانها على
الصمود للفرسان المهاجمين لرسول الله عليه الصلاة والسلام.

وأبصرت نسبية جراح ابنها عبد الله ينزف بقدرة، فاندفعت
إليه فربطت جرحه بواحدة من العصائب التي كانت قد أعدتها
لمثل هذه الحالات. ثم سادت على ابنها قاتلة النعش بنى
فضارب القوم. فنظر إليها النبي معجباً ومتعجباً، وقال «ومن
يطيق ما تطيقين يا أم عمارة؟».

وعندما أبصر الرسول ﷺ الدم ينزف شدة من جرح نسبية
نادى على ابنها عبد الله قائلاً «أعك، أعك، أعصب جرحها، بارك
الله عليكم من أهل بيت». فقالت للرسول يا رسول الله ادع الله أن
ترافقك في الجنة. فقال «لأنهم جعلهم رفقاءني في الجنة».
فقالت: ما أبالي - بعد ذلك - ما أصابني في الدنيا..

لقد استطاعت هذه القلة المؤمنة الصاعدة المقاتلة، استطاعوا - وهم دون العشرة - أن يحصوا الرسول من هجمات فرسان المشركين، وامتعوا الشوك أن يحرز النصر الذي أرادوا.

وعندما انصرف فرسان الشرك عاندين إلى مكة، أراد الرسول ﷺ أن يبيت ليلته خارج المدينة في مكان يسمى «حصراء الأسد» ليظهر للمشركين أن ما أساءه المسلمين لم يفقدهم الروح القتالي. وأرادت تسبيحة بنت كعب الأنصارية أن تذهب إلى «حصراء الأسد» مع جيش المسلمين، فشدت ثيابها على جراحها، ولكنها لم تستطع من كثرة الدم الذي يفر من جراحها الثلاثة عشر.

وعندما عاد الرسول ﷺ إلى المدينة في اليوم التالي، وقبل أن يدخل منزله أرسل الصحابي عبد الله بن كعب المازني ليسأل عن نسيبة، فوجدها حية تدوى جراحها وتضعها، فسّر الرسول سرورًا عظيمًا بسلامتها.

وظلت نسيبة تدوى جرح كتفها سنة كاملة. وهو الجرح الذي تلقت فيه سيف ابن قبيصة الذي كان قاصدًا إلى قتل الرسول ﷺ. وظل الرسول ﷺ يفخر بهذه الصحابية الجليلة المقاتلة فيتحدث عن بطولتها يوم أحد فيقول: «لما قام نسيبة بنت كعب يوم أحد خير من مقام فلان وفلان من الرجال، وما التفت يمينًا ولا شمالًا إلا وأنا أراها تدق دوتى».

لقد كانوا أقل من عشرة، حموا الإسلام يوم أحد، وكانت نسبية
بيت كعب - مع زوجها وولديها - نصف هذه الجماعة التي حمت
الإسلام. وكان مقامها - كما قال الرسول - خيراً من مقام كثير
من الرجال المقاتلين.

فهل عرفت ذلك رائدات حركتنا النسائية؟..

وهل عرفت ذلك الذين يزعفون ويضعفون الشبهات على مكانة
المرأة في الإسلام؟

الفصل الثانى

في دولة الخلافة الراشدة على عهد عمر بن الخطاب

قبل نحو أربعين عاماً كتبت كتاباً صغيراً عن العدل الاجتماعي لعمر بن الخطاب (٤٠ ق. هـ - ٢٣ هـ / ٥٨٤ - ٦٤٤ م). ولقد كانت عيني يومئذ وأنا أجمع مادة الكتاب من المصادر الأصلية التي ترجمت للفاروق - رضي الله عنه - على ما يتعلق بهذا البعد الاجتماعي والاقتصادي في اجتهاداته وفي ممارساته، بما في ذلك فلسفته الإسلامية في الثروات والأموال، ونظرية الاستخلاف، والتكافل الاجتماعي بين الناس.

فلما عدت الآن لقراءة ذات المصادر - وغيرها - ومنها الترجمة التي كتبها ابن سعد (١٦٨ - ٢٣٠ هـ / ٧٨٤ - ٨٤٥ م) لعمر في (كتاب الطبقات الكبير) - وهو عمدة في التاريخ للصحابية والتابعين - رضي الله عنهم - وذلك لأكتب هذه الصفحات عن موقف عمر من المرأة، وكيف تعامل معها (إنساناً وزوجاً وأخاً وأباً وحاكماً). كانت عيني على علاج التكوين الذاتي والمتميز لعمر بن الخطاب؛ ذلك أن عمر كان معروفاً ومشهوراً بالشدة، بل بأنه الأشد بين الأشرار، حتى لقد قال فيه رسول الله ﷺ: «أشد أفتى في أمر الله عمر». كانت عيني على ملامح هذا التكوين الذي أثمر هذه الشدة. وذلك لأعرف - ويعرف القراء - كيف تعاملت هذه الشدة الشديدة مع النساء اللاتي تغلب عليهن العواطف ويتميزن غالباً بالرفقة والاستضعاف.

ولقد شدت انتباهي في معالم شدة عمر بن الخطاب حقائق تاريخية عررت عليها من قبل دون أن أتوقف عندها، فوقفت أمامها اليوم وكأنني أراها للمرة الأولى، فإذا هي تلقى العزيد من الأضواء على أبعاد هذه الشدة التي استنهر بها عمر بن الخطاب.

« لقد ولد عمر وترني ونشأ في بيت أبيه الخطاب، وكان أبوه - كما يصفه هو - «عظما غليظا». ولقد ورث عمر الكثير من هذه الخصال في تعامله، إبان جاهليته، مع الإسلام والمسلمين، حتى لقد كان ثاني النين - هو وأبو جهل - بلغا الذروة في القساوة على المسلمين. ومن هنا كان دعاء رسول الله ﷺ ربه أن يهدي أحبهما إليه للإسلام؛ لأن في ذلك ما يشبه الانقلاب الذي ترجع به كفة المسلمين المستضعفين بمكة، فتتحقق به العزة للإسلام. اللهم أعز الإسلام بأحب الرجلين إليك عمر بن الخطاب أو عمرو ابن هشام».

وإذا كان الإسلام قد انتقل بعمر من الظلم إلى العدل، ومن الباطل إلى الحق، ومن الظلمات إلى النور، ومن غلظة الجاهلية وقساوتها إلى تساتل الإسلام. فإن هناك عاملاً ذاتياً في تكوين عمر بن الخطاب ميزه بالشدة بعد أن هذبه الإسلام.. فلو كان عمر شديد البنيان، طويلاً طويلاً غير عادي، إذا سار بين الناس يحسبه الرائي راكباً دابة، يزيد طوله ثلاثة أذرع عن أوساط الناس. وغير هذا الطول، كان عمر مهيباً مهابة تبعث على الرهبة والخوف وأحياناً الرعب لدى الكثيرين، حتى لتتعمق أستمتهم مهابة الحديث إليه في الأمر الذي جاءوا يحدثونه فيه.

ولهذه الحقيقة من حقائق التكوين الذاتي - الجسماني والخلقي - لعمر بن الخطاب كانت مواقفه المستهورة والمنيرة في تاريخ الدعوة الإسلامية، عندما كان أسرع الناس تحريداً لسيفه في مواجهة مشركي مكة بعد أن أسلم، وفي مواجهة النفاق والاعوجاج في مجتمع المدينة. وذلك فضلاً عن شهوته كل مشاهد ومواقع القتال مع رسول الله ﷺ، ولأنه الحسن فيها جميعاً، وصموده مع القلة الصاعدة يوم أحد، بل قيادته لعدد غير قليل من سرايا وبعوث القتال..

بل لعل هذا التكوين المتميز للعاروق كان واحداً من العوامل التي جعلت عهده - إبان خلافته - هو عهد الفتح التي أرادت القوى العظمى التي كانت تحكم وتفحكم في الدنيا في ذلك التاريخ - الفرس والروم - وتمتد بدولة الإسلام امتداداً قياسيًّا في زمن قياسي غير مسبوق في تاريخ الدول والفتوحات.. الأمر الذي جعل عمر بن الخطاب «رجل الدولة» في التاريخ الإسلامي بجدارة وامتياز..

« إن امتياز عمر بالشدة - وهو المرتبط بتكوينه المتميز وهيبته المخيفة - هو الذي جعل إسلامه فتحاً مبيناً للإسلام والمسلمين - لقد أسلم في السنة السادسة من تاريخ الدعوة الإسلامية، وكان تعداد المسلمين يومئذ لا يتجاوز الخمسين؛ أربعون رجلاً وعشر ساء، ويومها فقط جهر المسلمون بصلاتهم لأول مرة في تاريخ الدعوة الإسلامية..

• بل لقد كانت لحظة إسلام عمر أدوية من ذرى لخطبات شدته وقسوته وعنفه ضد الإسلام والمسلمين. فلقد تقلد سيفه، وخرج عازماً إزهاق روح الدعوة الإسلامية. يقتل رسول الله ﷺ. فلقبه رجل من بنى زهرة، فسأله عن وجهته، فقال:

- أريد أن أقتل محمداً.

- فقال له الزهري. وكيف تأمن في بنى هاشم وبنى زهرة وقد قتلت محمداً؟!

- فقال له عمر ما أراك إلا قد صبوت وتركت دينك الذي است عليه

فما كان من الرجل الزهري إلا أن أعلن لعمر أن أخته فاطمة بنت الخطاب وزوجها قد تركا دينهما واعتسما الإسلام. الأمر الذي أثار صواب عمر، فحول وجهته عن الذهاب إلى حيث رسول الله ﷺ، وأسرع إلى منزل أخته وزوجها، فطرق بابهما طرقة عتيقة - وكان عندهما الصحابي خباب بن الأريث يقرنهما القرآن - فتوارى خباب هارباً في البيت، ودخل عمر يسأل عن مصدر أصوات الهيئمة التي سمعها. فقالا له: إنها أصوات حديث كان يجري بينهما. فقال لهما:

- لعلكما قد صيوتما!

- فقال له زوج أخته: أرايت يا عمر إن كان الحق في غير

دينك؟

فما كان من عمر إلا أن وثب عليه فوطئه وطفأ شديداً، حتى
كاد أن يقتله. فحاصت أخته لتدفعه عن زوجها، فما كان منه إلا
أن لطمها لكمة أسالت الدم على وجهها..

وهي ذروة هذا الصراع - المادي والفكري والتفسي - وهي
اللحظة التي أخذ فيها عمر بروية الدم يسيل على وجه أخته -
وهي اللحظة التي أعادته ملايساتها إلى أصل الفطرة - قالت له
أخته - وهي غضبي - يا عمر، إن كان الحق في غير دينك
فأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله.

فما كان منه إلا أن طلب منها صحيفة القرآن الذي كانوا
يقرءون - وكانت آيات من سورة طه - فامتنعت أخته عن
إعطائها له حتى يتطهر لأنه رجم. ولأن القرآن لا يمسه إلا
المطهرون فلما تطهر عمر وارتاد بذلك قريناً من الفطرة، وبعداً عن
حجاب العظيمة، أخذ يقرأ في الصحيفة «طه ١» ما أزلنا عليك القرآن
لتنفي ٢ إلا تذكره لمن يخشى ٣ نزلنا من خلال الأرض والسموات
الغلي ٤ الرخيص على العزى السرى ٥ له ما في السموات وما في الأرض
وما بينهما وما تحت الثرى ٦ وإن تحجر بالقرآن فإنه يعلم السر وأخفى ٧
اللذ لا اله الا هو له الأسما العلى ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠
الله سبحانه وتعالى ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠
لذكرى ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠
إليه وحده. فقال: دلوني على محمد.

فذهب إلى رسول الله ﷺ، فشهد أنه رسول الله. فكان إسلامه
سبب ظهور الإسلام والدعوة إليه علانية بين الناس - في السنة

السادسة من تاريخ النبوة - واستطاع المسلمون منذ ذلك التاريخ أن يجهرُوا بصلاتهم أمام المشركين..

• ولهذه الشدة، وللهيبة التي تمنع الناس عن الجرأة على الحاكم، كانت تخوفات كبار الصحابة - من المهاجرين الأولين - عندما رشح أبو بكر الصديق - وهو في مرض الموت - عمر ابن الخطاب خليفة على المسلمين. حتى لقد سألوا أبا بكر - وبماذا تجيب ربك عندما يسألك عن هذا الاختيار؟..

لكن بصورة الصديق بمخاطر المرحلة وتحدياتها - الردة في داخل شبه الجزيرة العربية - والقرى والروم من حولها - جعلته على يقين بأن شدة عمر هي التي تجعله «رجل الموقف والساعة» بامتياز.. فقال للحسانين المتخوفين من شدة عمر:

- اتخوفوني بالله؟ والله إني لأعلم منكم بالله وبعمري بن الخطاب!..

ولقد صدق الصديق.. - رضى الله عن الجميع - . ويكفى لنظم موضوعية المخاوف التي رآها كبار الصحابة من شدة عمر ومهابته، وفيهم عثمان بن عفان، وعلى بن أبي طالب، والزبير ابن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وهم المهاجرون الأولون - أن تشير إلى واقعيتين تجسدان هذه الشدة والمهابة اللتين تميز بهما الفاروق عمر بن الخطاب.

١ - فلقد روت مصادر التاريخ أن كبار الصحابة - من المهاجرين الأولين - قد اجتمعوا لمناقشة هذا الأمر، وطلبوا من عبد الرحمن بن عوف - وكان أجزأهم على عمر - أن يكلمه ليلين للناس، لأنه يأتيه الرجل طالب الحاجة فتنبهه هيبه عمر أن يكلمه في حاجته، حتى يرجع دون أن يكلمه فيها. فقال عمر لعبد الرحمن، بعد أن كلمه: والله لقد لمت للناس حتى خشيت الله في الليل، ثم اشتدبت عليهم حتى خشيت الله في الشدة. فأبى المخرج؟.

فقام عبد الرحمن بن عوف وهو يبكي:

وكان عمر أول ما ولي الخلافة، صعد المنبر فقال اللهم إني شديد قلبي، وإني ضعيف فقري، وإني بخيل فسخطني.

فأغلب كبار الصحابة لم تكن لديهم جرأة مضارعة عمر في بعض الأمور المتعلقة بشدة التي خافوا من حجبها - بالهيئة له - الناس عن الحديث إليه فهما يريدون..

٢ - بل لقد روى ابن سعد واقعة تبلغ في الدلالة على شدة عمر ومهابته إلى حد الطراقة، فبينما «الحجاء» يقوم بهبة الخلافة لعمر بن الخطاب، ومن فرط مهابة «الحجاء» له - وهي مهابة بلغت حد الخوف - تنحني عمر، فاضطرب «الحجاء» حتى «أحدث» - أي خرج منه، رغمًا عنه، ما ينقض الوضوء - فما كان من عمر إلا أن هدأ من روعه، ليس بالكلام فقط، وإنما عوضه عن هذا الرعب الذي أصابه، فأعطاه أربعين درهمًا!.

لكن شدة عمر التي كانت في جاهليته فظاظة وغلظة لحساب الباطل ضد الحق، وفي سبيل الشرك الوثني المباحض للتوحيد، قد هذبها شمائل الإسلام، وصقلتها تقوى الله سبحانه وتعالى، حتى جعلتها مهابة شديدة في الحق والعدل، فأصبح عمر المسلم نموذج العبد الصالح يطلب دعاءه رسول الله ﷺ، ونموذج العادل الذي يسهر على رعاية الفقراء والمستضعفين وإن له وفيه المهابة التي تخيف النفس العنسية التي تحتاج منه بين الحين والحين إلى الترويض الشديد..

فهو عندما يستأذن رسول الله ﷺ، في أداء العمرة، يأذن له، ويقول له «يا أخى أتركنا في صالح دعائك، ولا تنسنا» فيأشعر عمر، ويعلق على هذه الكلمات النبوية فيقول

- لقد قال الرسول لي كلمة ما يسرنى أن لي بها الدنيا..

لكن، تظل شدته على نفسه، وترويضه لها كلما أحس أنها ستجاوز الحدود. فمرة يحمل القرية على ظهره - وهو أعظم حكام الدنيا يومئذ - لينقل الماء إلى بيوت الفقراء، ليكسر من حدة الكبرياء والشدة والمهابة وسرة يعلن للناس ويذكرهم أنه كان راعياً لأبل الخطاب - الذي كان قظاً غليظاً - وكثيراً ما كان يلبس المرقع من الثياب..

ولقد ظلت علاقته بالمال والقروة ومظاهر الترف - حتى بعد أن سبقت إليه كنوز الأرض وتيجان وبنفائس الأكاسرة والقياسرة - ظلت علاقته بكل تلك سلسلة من «سارين» ترويض النفس على الزهد والتواضع وتقوى الله

« اشتكى المسلمون إلى أم المؤمنين حفصة بنت عمر، فقالوا:
- لقد أبي عمر إلا شدة على نفسه وحصرًا، وقد بسط له الله في
الرزق، فليبسط في هذا الغنى، فيما شاء منه، وليبقي في عيشته
شئنا، وهو في حل من جماعة المسلمين.

فمالت حفصة إلى رأيهم، وأخبرت عمر بذلك، فقال لها:
يا حفصة بنت عمر، نصحت قومك وغشيت أباك، إنما حق أهلي
في نفسي ومالي فأما في ديني وأمانتي فلا

« ولقد بلغت شدة عمر إلى الحد الذي عجز تفواه ونسكه عن
تقوى ومسك الكثيرين. فكان يعلو بذوته أولئك الذين يصلون في
التقوى والمسك إلى حد الضعف والسكينة والتثنية بالرهبان.
ولقد اقتدى به في عزة الإيمان وقوة التقوى عسالة وولائه، حتى
من النساء. فالشفاء بنت عبد الله (٢٠هـ / ٦٤٠م) - التي ولاها
عمر على الأسواق - قد رأت يوما فتيانا يقصدون في المسى،
ويتكلمون رويدًا، فقالت: ما هذا؟ فقالوا: نسائك. فقالت: كان.
والله عمر إذا تكلم أسمع، وإذا مسى أسرع، وإذا ضرب أوجع، وهو
الناسك حقًا.

هكذا كان التكوين المتميز لعمر بن الخطاب. تنبر في الخلقة
أثر هيبه تبعث على الرهبة، بل الخوف عند الكثيرين. وتميز في
الشدة التي ظل يجاهد في ترويضها بمعايير الحق والعدل وقيم
الإيمان منذ أن هداه الله فأعز به الإسلام والمسلمين حتى أثار
اليقين.

لذلك كان هاماً وضرورياً الكشف عن الكيفية التي تعاملت بها هذه الشدة العمرية مع النساء. كيف تعاملت الهيبة الشديدة مع الحياء اللطيف؟ وكيف كانت العلاقة بين الرجل الذي كان يلتقاه كبار الصحابة ثم ينصرفون وقد هابوا مضارحته بما جاءوا من أجله. كيف كانت العلاقة بينه وبين المرأة المستضعفة التي كانت حديثة عهد بالحرية والتحرير؟.

• لقد ارتبطت لحظة إسلام عمر بن الخطاب بذروة من ذرى عنقه ضد المرأة - أخته فاطمة - إلى الحد الذي أسال فيها دماءها حتى غطت وجهها. لكن الإسلام وإن لم يذهب بشدة عمر فإنه وظفها في سبيل الحق والعدل فجعل عمر هذا - وهو الفقيه المجتهد، والمحدث الملهم - والذي يحكم الدنيا - يعلن على الملأ، ويعلن فيه، لقد أصابت امرأة وأخطأ عمر..

• بل لقد طورت البيئة من نظرة عمر إلى المرأة.. فلقد كان المجتمع المبكى أكثر خشونة في التعامل مع النساء، بينما كانت المدينة أرق في هذا الأمر، وخاصة بيئة الأنصار التي أفسحت أمام المرأة هواش لنمو الرأي والملكات.. ولقد لحظ ذلك عمر، وعبر عنه عندما قال لم نكن - في مكة - نرى للمرأة شيئاً، حتى رأينا نساء الأنصار..

• وعمر - الخليفة، ورجل الدولة - الذي كان يختار العمال والقادة والولاة بـ «عقوبة إدارية» تون مواهب الرجال بموازين العدل والعفة والقوة والتقوى - والذي أعلن سواراً وتكراراً

- أيها الناس إني لم أبعث عمالي عليكم ليصيبوا من أرباحكم ولا من أموالكم. وإنما بعثتهم ليحجزوا بينكم ويقيموا بينكم. لا تضربوا الناس فتذلوهم، ولا تحرموهم فتكفروهم. فإن الناس لم يزالوا مستقيمين ما استقامت لهم أنفسهم وهداتهم، فإنما رجع الإمام رجعوا

عمر هذا، بعد أن علمه القرآن أن ولايات المشاركة في العمل هي للنساء كما هي للرجال ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَا بَعْضٍ يَأْتِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٦٨]. نراه - بعد أن كان لا يرى للنساء شيئاً ولا شأنًا - يستأجر واحدة من النساء - هي الشفاء بنت عبد الله بن عبد شمس القرشية (٢٠هـ / ٦٤٠م) فيوليها الحسنة على السوق، لقرعى معايير العدل في التجارات والأسعار ومكاييل وموازين البيع والشراء لأنها كانت قارئة كاتبة، وهي التي طلب منها الرسول ﷺ أن تعلم أم المؤمنين حفصة - بنت عمر - الكتابة والقراءة، فمحت أميتها وهي متزوجة. وكانت الشفاء ذات عقل وحكمة وفحل وجوده في الرأي والتفكير. فجعل عمر - بذلك - للمرأة مكاناً في ولايات الدولة الإسلامية، قبل أربعة عشر قرناً من الزمان.

« وفي علاقة عمر بالمرأة الزوجة - ولقد توالى في حياته تسع نساء - وكان الإنجاب من أهم مقاصده عندما يتزوج أو يزوج. في علاقة عمر بزوجه، كان يصارع ويغالب شدة حتى لا تجور العادة والمزاج على معايير الحلال والمباح في

الذين فهو لا يحب لزوجه عائكة - وهي ابنة عمه - أن تذهب
فتشهد الصلاة في المسجد - وبيته دلاصق للمسجد - ويقول لها:

والله إنك لتعلمين أنني ما أحب هذا

لكنه كان يعلم أن صلاة المرأة في المسجد «ما أحبه الإسلام»
وكان يحدث بأحاديث رسول الله ﷺ، التي يقول فيها: «لا تمنعوا
إماء الله من بيوت الله» و «إذا استأذنتكم نساؤكم إلى الصلاة فلا
تمنعوهن» - لأن الإسلام يحرم «خلوة» المرأة بالأجنبي، ولا يحرم
«الاختلاط» المضبوط بأداب الإسلام. ولذلك، قالت له زوجته -
في حوارها حول رغبته ألا تذهب إلى المسجد - «والله لا أنتهي
حتى تنهاني».

وهنا كان الإسلام هو الحاكم على ما يحب عمر ويهوى. فقال
لزوجه: والله لا أنهال... وتركها تودى صلواتها في المسجد مع
جمهور نساء المسلمين.

«وكذلك كان موقف عمر من «الرخص» التي رخص فيها
الإسلام.. فلم تكن شدته بالتي تجعله يغلو في دينه، فيأخذ
بـ«العزائم» دون «الرخص» والمباحات. فهو يقبل زوجته وهو
متوضئ، ثم يصلي دون أن يجدد الوضوء.. ويقبل زوجته وهو
صائم لأنه يملك عواطفه ويحكم في شهواته. وعندما يستغفبه
شيخ عمر: هل أقبل زوجتي، وأنا صائم؟ يفتيه بـ«نعم» وعندما
يسأله شاب ذات السؤال، تكون إجابته لا.. لأن الأول يملك من
السلطان على عواطفه وشهواته ما لا يملك الأخير».

« أما عندما تكون الهدية - وهي مباخة - مظنة الرشوة..
فإن عمر بن الخطاب يمنعها، لا عن نفسه فقط، وإنما على أهله
أيضاً.

لقد أهدى أبو موسى الأشعري لعاتكة زوجة عمر طنفسة -
وسادة - عرضها شبر وطولها ذراع . فلما دخل عليها عمر
ورآها، قال:

- أنى لك هذا؟^{١٩}

- فقالت: أهداها لى أبو موسى الأشعري.

فأخذها فضرب بها رأسها، ثم قال

- على بابى موسى، وأتعبوه.

فأتى به، وقد أتعب - عن الجري - وهو يقول: لا تعجل،
يا أمير المؤمنين، فقال له عمر

- ما يحملك على أن تهدي لفساى؟^{٢٠}

ثم أخذ الطنفسة فضرب بها فوق رأس أبى موسى، وقال له:
خذها، فلا حاجة لنا فيها..

« وعندما يكون رأى المرأة كاشفاً عن الحكم الشرعى، يثوب
إليه عمر، ويعلن على الملأ: أصابت امرأة وأخطأ عمر.. حدث ذلك
عندما نهى - وهو على المنبر - عن أن يزدقى الصداق - المهر -
على أربعمائة درهم. فقالت له امرأة أما سمعت الله يقول
﴿وَأْتَيْنَاهُمْ إِحْذَاهُنْ قَطْرًا﴾ (الباء: ٢٠) فما كان من عمر إلا أن قال:

اللهم غفوا، كل الناس أفسه من عمره، ثم عاد فصعد المنبر وقال للناس: إني كنت قد نهيتكم أن تزيدوا في صدقاتهن على أربع مائة درهم، فمن شاء أن يعطى من ماله ما أحب.

« أما إذا كان رأى المرأة - أو حتى النساء بل لو كن أمهات المؤمنين - كاشفا عن اختيار الدنيا على الدين، ومظنة للإفشاء إلى المشرك، فإن عمر يكون صاحب المبادرة للمطالبة بقمع هذا السلوك..

فعندما جمعت الغيرة نساء النبي ﷺ عليه، حذرهن عمر قائلاً لهن:

- لتكن عن رسول الله أو ليلدنه الله يكن أزواجا خيرا منكم مسلمات مؤمنات.

ولم يمنع من ذلك اعتراض إحدى أمهات المؤمنين عليه عندما قالت له:

يا عمر، أما في رسول الله ﷺ ما يعظ نساءه، حتى تعظهن؟ ولقد شاء الله أن ينزل من القرآن ما يركى وعظ عمر ﷺ على أنه إن ظفرك أن يدهل أزواجا خيرا منكم مسلمات مؤمنات فائتات ﷻ (التحرير) =

ولم يكن في هذا الذي صنعه عمر مع أمهات المؤمنين - في هذا الموقف - ما يؤثر على حبه لهن، وتقديره إياهن، بل لقد كان الحب والتقدير هو سبب الوعظ والتحذير - فحصر هو الذي جعل عطاء أمهات المؤمنين - نصيب كل واحدة من بيت مال المسلمين عندما ولي الخلافة، وكثرت الأموال، ودون الديوان -

أثنى عشر ألف درهم . بينما كان أكبر عطاء للسابقين إلى الإسلام . وأهل بدر ، وقراءة رسول الله ﷺ لا يتجاوز خمسة آلاف درهم .

• ولم تكن شدة عمر لتعني إلغاء رأى الأثنى وحريتها - بكراً كانت أو ثيباً - في اختيار الزوج الذي تحبه وترضاه حتى ولو كان ذلك الزوج - الخاطب - هو عمر بن الخطاب . فلقد خطب عمر امرأة - مات زوجها - إلى وليها . ثم دخل عليهما ، فسألتها إن كان وليها قد أخبرها برغبته في الزواج منها فقالت له نعم ، ولكن لا حاجة لي بك . وأعلنت أنها ترغب في الزواج من رجل لا يريد وليها ، فما كان من عمر إلا أن طلب إليه أن يزوجه بسر تريد الزواج منه ، ما دام أنه لا يعلم عنه عيباً في الدين .

ولقد كانت وصايا عمر لأولياء أمور النساء أن يزوجهن من يحببن ويرضين . لأن للنساء صفات يحبهن في الرجال ، كما أن للرجال صفات يحبونها في النساء . ويعبارته :

لا تزوجوا بناتكم من الرجل الدميم ، فإنه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن .

• وكما كان يخطب عمر لنفسه . كان يخطب كذلك لبناته - وليس فقط لبناته - لقد أراد أن تربطه برسول الله ﷺ صلة نسب . لأنه سمع رسول الله ﷺ يقول : كل شيء ومنبئ منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي . فخطب عمر إلى علي بن أبي طالب ابنته أم كلثوم - بنت فاطمة الزهراء - وكانت صغيرة فقال له

على يا أمير المؤمنين، إنها صبيبة. فلما لم يثن ذلك عمر عن رغبته، أراد على أن يريه إياها، فأرسل أم كلثوم ومعها يزيد سطوي - ثوب مخطط - وقال لها قولي لأخير المؤمنين أرسلني أبي بفرك السلام، ويقول إن رضيت النرد فأمسكه، وإن سخطته فرده. فلما أنت أم كلثوم عمر، قال لها بارك الله فيك وفي أبيك. قد رضيها، فزوجهها على لعمر، بعد أن رضيته زوجاً.

وحفصة بنت عمر، عندما توفي عنها زوجها «خنيس بن حذافة السهمي» سعى عمر في الخطبة لها. خطب لها عثمان بن عفان فلما اعتذر بأنه لا يريد الزواج الآن. خطب لها أبا بكر الصديق، فلما صمت أبو بكر، ولم يجب، طوى عمر الأمر في نفسه، ليقاجأ بأن صمت أبي بكر إنما كان لحلمه بنية رسول الله ﷺ. أن يخطب حفصة - التي أصبحت بذلك واحدة من أمهات المؤمنين - فإذا كانت المرأة هي الأمومة: أي الحنان الخالص على الطفولة. فهنا تبلغ رقة عمر حد البكاء - وهو الذي كانت شدته مبعث الرهبة لصناديد الفرس - فلقد نزلت جماعة من التجار - مع نساءهم وأطفالهم - في محلي المدينة المنورة، فعرض عمر على عبد الرحمن بن عوف أن يتبادلا حراستهم ليلاً، قباتا يتبادلان الحراسة، ويصليان. فسمع عمر طفلاً يبكي، فتوجه نحو أمه، وقال لها اتقي الله وأحسني إلى صبيك. ثم عاد إلى مكانه. فسمع بكاء الطفل ثانية. فعاد إلى أمه، وأعاد عليها مثل ما قال وتكرر ذلك مراراً. فقال عمر لأمه

ويحك! إنني أراك أم سوء، ما لي أرى ابنك لا يقر منذ الليلة.
فقالت له الأم، وهي لا تعلم أنه أمير المؤمنين عمر

يا عبد الله، قد أبرمتني منذ الليلة، إنني أريعه - أراوده - عن
القطام فيأبى - فسألها عمر ولم - قالت لأن عمر لا يقرص -
يقرر عطاء - إلا للقطم.. فقال لها: ويحك! لا تعجليه.

فلما كان الصبح، أم عمر الناس في صلاة الفجر، ولا يكاد
الناس يستنبئون قراءته من غلبة البكاء عليه. فلما علم قال
يا بؤساً لعمر! كم قتل من أولاد المسلمين، ثم أمر منادياً فنادى
ألا لا تعجلوا حبسناكم عن القطام، فلما لقرص لكل مولود في
الإسلام.. وكتب بذلك إلى الولاة والعمال في الأفاق..

• وعندما تكون المرأة هي الفقيرة، من عامة الناس وقاع
المجتمع، فإن عمر - أمير المؤمنين، وفاتح الدنيا - لا يستنكف
أن يكون في خدمتها، يعلمها كيف تطبخ العصيدة لزوجها
وأطفالها.. فلقد مر عمر - عام الرماية على امرأة وهي تعصد
عصيدة لها، فقال لها: ليس هنكأ تعصدين، ثم أخذ المسوط -
العود الذي يخلط ويقلب به الطبخ - وقال: هنكأ - فأراها
وعلمها - .. وقال: لا تدرن إحداكن الدقيق حتى يسخن الماء، ثم
تذره قليلاً قليلاً، وتسوطه بصواطها، فإنه أربع له - أفضل -
وأحرى أن لا يتقره - يتلبه -

• وإذا كان الحب هو الرباط الأول الذي يجمع بين الأزواج،
وتتأسس عليه الأسرة، فإن عمر يعلم المرأة أنه ليس على الحب

وحده تتأسس العلاقات وتقوم البيوت. هالقيم والأحساب.
ومتظومة الأخلاق الدينية، هي روابط جامعة للأسرة إذا غاب
الحب من سماء بعض الأزواج..

« ولقد علم عمر أن امرأة ابن أبي عدرة قبضت زوجها، وتحدثه
بأنها لا تحبه، فأرسل إليها، فجاءته مع عمتها، فقال لها
أنت التي تحدثين لزوجك أنك قبضينه؟ فأخبرته أنها لم
تصارع زوجها قبضها له إلا بعد أن طلب منها أن تصدقه في
شاعرها نحوه - «إنه ناشدني، فتحرجت أن أكذب» فعلمها
عمر أن «الكذب الأبيض» حلال إذا كان يقيم دعائم البيوت.
ويديم العلاقات. ويجمع شمل الأسرة:

نعم! فاكذبي، فإن كانت إحداكن لا تحب أحدا فلا تحدثه
بذلك. فإن أقل البيوت ينسج على الحب. ولكن الناس يتعاضون
بالإسلام والأحساب..

« أما إذا بلغ بعض المرأة لزوجها الحد الذي يجعل المعاشرة
إصراراً بها، فإن الإسلام قد جعل «الخلع» سبيلاً لتحرر المرأة من
زواج لا تطيقه. ولقد حذر عمر من إرغام الزوجة على رباط
لا تستطيع الوفاء بحقوقه، فقال إذا أراد النساء الخلع فلا تكفروهن.
« ولقد كان عمر يحترم عواطف البرأة وأشواقها المشروعة
والحلال. فالعفة مقصد كبير من مقاصد الزواج. قالوا أدنى سفر
الزوج - حتى ولو للجهاد في سبيل الله - إلى إخلال بالوفاء
بحق النساء في إشباع غرائزهن وعواطفهن. وجدنا عمر بن
الخطاب يتدخل بالتشريع الذي يوفق بين جهاد المحاهدين

والوفاء بحقوق الزوجات في العواطف والأشواق. فبينما يقوم عمر - وهو خليفة - بحراسة المدينة، ليلاً، مر على بيت فسمع صاحبة تصر - بالشعر - عن أشواقها المشروعة والحلال إلى أحضان زوجها الذي غيبه السفر للجهاد في سبيل الله سمعها تتغنى بهذه الأبيات:

تطاول هذا الليل واسود حانته وطال على أن لا خليل الأعبه

فوالله لولا خشية الله وحده لحرك من هذا السرير جوانبه

ولكن ربي والحياء يكفني وأكرم بغلي أن توطأ مراكمه

فلما أصبح الصباح، سأل عمر عن المرأة، فعلم أن زوجها غائب في السفر للجهاد، فأرسل إليها، لتأتس مع نساته، ويعود إلى زوجها فأعاده إليها. ثم أراه أن يقبل قانوتاً ينظم مواعيد غيبة الجند المقاتلين عن نساتهم.. فسأل حفصة - ابنته - :

- يا بنية، كم تصير المرأة عن زوجها؟

- فقالت: سبحان الله!.. مثلك يسأل جفلى عن هذا؟!

- فقال: لولا أنني أريد النظر للمسلمين ما سألتك.

- قالت: خمسة أشهر ستة أشهر فوقت عمر للناس في مغازيهم ستة أشهر، يسافرون شهراً، ويقصرون في الميدان أربعة أشهر، ويعودون في شهراً. وأصبح ذلك حكماً فقهياً - في بعض المذاهب الإسلامية - بحق للمرأة أن تطلب النكاح إذا غاب عنها زوجها أكثر من ستة أشهر.

٢ - ومع شدة عمر في الحق، وإقامة حدود الله.. فلقد كان من
أحرص الناس علىستر اللعنات من الذنوب.. فلقد جاءه رجل
فأخبره أن له ابنة قد زنت وزنت.. ثم تابت وحسنت توبتها..
وهذا جاءها من بخطيها لمتزوجها.. والأب يسأل أمير المؤمنين عمر
- فأخبر خاطبها وأهلها من شأنها بالذي كان؟

فنهاه عمر عن ذلك.. بل حذره منه.. قائلًا:

- اتعمد إلى ما ستر الله فتبديه^{١٩}.. والله لنن أخبرت بشأنها
أحدًا من الناس لأجعلك مكانًا لأهل الأمصار، بل أسكنها -
زوجها - نكاح العفيفة المسلمة.

٣ - وإذا كان القرآن الكريم قد أوصى الأبناء والبنات المسلمين
بمصاحبة الآباء والأمهات بالمعروف، حتى ولو كانوا على غير دين
الإسلام.. بل ولو راودوا أبناءهم عن دين الإسلام (وإن جاهدك غلى
أن تبرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفًا واتبع
سبل من آتاك إلى ثم إلى مرجعكم فأتكم بما كنتم تعلمون) النساء: ١٥؛
فإن عمر يؤصّي الابن - الصحابي أبا وائل - بالبر بأمه
النصرانية، حتى بعد مغادرتها للحياة.. فعندما ماتت أم أبي
وائل على غير دين الإسلام سأل عمر هل يكرمها بالسير في
جنازتها إلى أن يدفنها في غير مقابر المسلمين؟ فطلب عمر من
أبي وائل أن يرضى الوفاء بأمه حتى بعد مغادرتها الحياة فركب
رأبته - كما أوصاه عمر - وسار أمام جنازتها حتى واراها
مثواها الأخير..

هكذا كان عمر بن الخطاب - ذلك النموذج الفريد بين الرجال - صاحب الشدة التي أثمرت الهيبة والرهبة حتى عند كبار الرجال - وصاحب التفكير الذاتي الذي زاد من شدته وهيبته أمام عظماء الفرسان..

وهكذا تعاملت شدة عمر مع النساء في جاهليته، عندما كان - كآبيه الخطاب - «قطا غليظا» - وفي إسلامه عندما ضبط الإيمان شدته بمعايير عدل الإسلام (١١). وبذلك كتب صفحة مشرقة من صفحات صورة المرأة في دولة الخلفاء الراشدين

(١) انظر وقائع كل ذلك في ابن سعد الطبقات الكبرى الجزء ٣ القسم الأول من ١٩٠ - ٢٧٤. وقصة دار الشجر - القاهرة - و اقتناون وأخوية عمر بن الخطاب - جمعها وحققها وعلق عليها محمد عبد العزيز الملاوي - طبعة القاهرة - مكتبة القرآن - سنة ١٩٨٤ م.

الفصل الثالث

النساء : شقائق الرجال .. ونصف المجتمع

في الحديث عن حقوق المرأة وتحريرها دعوات كثيرة تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في التجربة التي دخلتها بلادنا في هذا المضمار..

فليس من شك في أن المرأة قد ذهبت على هذا الدرب إلى أبعد مما طمح إليه الرواد الذين ارتأوا الدعوة إلى تحريرها منذ أكثر من قرن من الزمان. فالحجاب الشرعي الذي دعا إليه شاسم أمين (١٢٧٩ - ١٣٢٦ هـ - ١٨٦٣ - ١٩٠٨ م) في كتابه (تحرير المرأة) والذي يحررها من ملزمة المنزل، ويحكم زيارتها بإطار الإسلام، فلا تكشف إلا الوجه والكفين، هذا الحجاب قد تجاوزته المرأة المسلمة عندما ذهبت في تقليد المرأة الغربية إلى الحد الذي لم تميز فيه بين «الحرية» و«التحلل» من الالتزام بالمواريث والعادات والتقاليد التي لا خلاف على تفعلها وعاندها الإيجابي في بناء المجتمع وتأسيسه على الطهر والعفاف..

وعمل المرأة الذي دعا إليه رواد تحريرها، ليصور عفتها، ولتسهم به في تنمية المجتمع مع الرجل، ولتأمله حياتها كي لا يقتل الفراغ أدميتها. هذا العمل قد جار في أحيان كثيرة على تماسك الأسرة، وتربية الأجيال الجديدة، وتحول في كثير من الأحيان إلى ترحية فراغ خارج المنزل، في دواوين ومكاتب

لا عمل فيها، الأمر الذي أفقد المنزل رتبته والأسرة راعيتها،
دونما عائد في العمل الاجتماعي أو مزدود في تنمية المجتمعات
اقتصادياً.

ولقد أثارَت هذه السلبيات ردود فعل جادة معادية لدعوة
تحرير المرأة من الأساس. فظهرت دعوات المبالغة والمغالاة في
الحجاب، وبرزت المطالبة بإعادة المرأة إلى المنزل لرعاية شغلها
والتفرغ لتربية الأولاد. وهكذا جاء رد الفعل على نفس المستوى
من القوة و«التجاوز» للحدود. فذهاب المرأة إلى أبعد من حدود
«الحرية» و«التحرر» إلى حيث «التحلل» من الالتزام بالشرائع
والأعراف والمواثيق الساقعة والبقاء، يتمر اليوم دعوات إلى
إلغاء المسيرة برمتها والإنجاز من الأساس.

والذا كان الإفراط مذموماً فإن التفريط - هو الآخر - مذموم.
وأمام تجاوزات شرائع من قطاع المرأة العربية والمسئمة، غير
بمستساغ الذهاب في ردود الفعل إلى حيث تلغى مسيرة المرأة
على درب تحريرها من قيود عبور التراجع الحضاري برمتها.
وغير مستساغ أكثر وأكثر أن تكون الدعوة إلى هذا التراجع قائمة
باسم الإسلام. وإنما المستساغ والمطلوب هو الاحتكام إلى
الإسلام في هذه القضية، بطرح السؤال: ماذا يعني الإسلام
بالنسبة لتحرير المرأة وتحريرها؟..

إن الإسلام الذي جاء فحرر الإنسان عموماً - رجلاً كان أو
امراًة - قد أولى تحرير المرأة من قيودها القديمة والتقليدية
عناية خاصة. فلم يبق عند ما تقرّر لها مع الرجل - كإنسان -

ذلك لأن قيودها ومواريتها الخاصة قد دعت إلى إبراز ما قرر لها من حقوق وحريات، فلم تعد - خلافاً لما كانت عليه قبل الإسلام، ولما عاد فقرر عليها مفكرو عهود الحريم وعصور التراجع - مجرد متاع الرجل وأداة لهوى واستمتاعه. وإنما ارتقى الإسلام بنوع العلاقة الإنسانية والاجتماعية التي تربطها بالرجل. فعلاقة المودة والبر بين الأم وولدها يعطو سلطانها على سلطان الاتفاق في المعتقد الديني. وصلى الله العظيم إذ يقول ﴿وَوَضَّعْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ وَإِنْ جَاهِدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ [المائدة: ٨] ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا غَرُوفًا﴾ [النساء: ١٥]

وعلاقة المرأة الزوجة بالرجل الزوج هي المودة والرحمة، بل إنها هي «السكن» الذي يسكن إليه في هذه الحياة. ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يَخْلُقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١]

وفي الحقوق والواجبات تستوى المرأة بالرجل في نظر الإسلام. ﴿وَالْغَيْرُ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ﴾ [النساء: ٣٢٨]... حتى يقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ / ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) في تفسيره لهذه الآية «إنها كلمة حليمة جداً بصغت - على إيجازها - ما لا يؤدي بالتفصيل إلا في سفر كبير، فهي قاعدة كلية باطلة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق، إلا أمراً واحداً غير عنه بقوله «وَالرَّجُلُ عَلَيْهَا دَرَجَةٌ» وقد أحال في معرفة ما ليس وما عليهن على المعروف بين الناس في معاشرتهم ومعاملتهم في أهلهم، وما يجري عليه عرف الناس

هو تابع لشرائعهم وعقائدهم وأدابهم وعاداتهم، فهذه الجملة - (الآية) - تعطي الرجل ميّزاً يزن به معاملته في جميع الشؤون والأحوال، فإذا هم بمطالبتها بأمر من الأمور يتذكر أنه يجب عليه مثله بإزائه، ولهذا قال ابن عباس - رضى الله عنهما - : «إننى لأتزين لامرأتى كما تتزين لى لهذه الآية» وليس المراد بالمثل المثل بأعيان الأشياء وأشخاصها، وإنما المراد أن الحقوق بينهما متبادلة، وأنهما أكفأ، فما من عمل تعمله المرأة للرجل إلا وللرجل عمل يقابلها، إن لم يكن مثله في شخصه فهو مثله في جنسه، فهما متماثلان في الحقوق والأعمال، كما أنهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل.

أما «الدرجة» التى أعطاها الإسلام للرجل على المرأة بقوله فى القرآن الكريم فى آية المساواة هذه «وللرجال عليهن درجة» فإنها تقف عند ضرورة إعطاء المعتصر الأكثر خبرة ووعياً وإمكانية وتمكناً حق الفصل فى المسائل التى توأله أكثر من سواء للقول الفصل فيها، وذلك ضماناً للتسوية فى الأسرة، بإيجاد الریان الذى يقود سفينتها وسط العواصف والأنواء «فالقوامة هى الرياسة التى يقتصرف فيها المرءوس بإرادته واختياره. ذلك أن المرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد، فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة بمنزلة البدن أما الرجال الذين يحاولون يظلم النساء أن يكونوا سادة فى بيوتهم فإنهم إنما يكونون عبيداً لغيرهم» (١).

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ج ٤ ص ٦٣٠، ٦٣٤، ج ٥ ص ٢٠٨، ٢١١ دراسة وتطبيق د. محمد عبادة طبعه بيروت سنة ١٩٧٢ م

صحيح أن الإسلام يقرر للأنتى - فى حالات معينة - نصف ما للذكر من نصيب فى الميراث، ولكن هذا التمييز المالى لا يعكس انتقاصاً من حرية الأنتى وحقوقها، بل لا تعالى إذا قلنا إنه - هنا - يريد بها تكريماً وامتيازاً وتحريماً، فهو قد قرّر لها الشخصية المالية المستقلة، فسبق بذلك حضارات الدنيا بأسرها بأكثر من عشرة قرون. ثم تبنى عرف العصر الذى ظهر فيه، فألزم الرجل وحده بالتبعضات المالية اللازمة للأسرة، ذكوراً وإناثاً، فكان ما زاد على نصيبه من الميراث إنما رصد لينفق منه على الأنتى التى ألزمه الشرع بكل نفقاتها، ضرورية أو كمالية كانت تلك النفقات. أما نصيبها من ميراثه قد تقرر لها دون إلزام عليها بالاتفاق منه فى شركة الزوجية.

ثم إن هذه الزيادة للرجل عن المرأة فى الميراث ليست موقفاً عاماً، ففى حالات كثيرة يزيد نصيب المرأة الوارثة - مثل الابنة - عن الرجل - مثل الأب - يشاركها فى الميراث..

وعلى كل، فإن الإسلام لم ينظر - كموقف عام وثابت - إلى التمييز بين الناس فى الأمور المالية كمعيار للتمييز بينهم فى القدر والقيمة ودرجة الحرية: فالرسول - عليه الصلاة والسلام - وأبو بكر الصديق - رضى الله عنه - كانا يلتزمان بمبدأ التسوية بين الناس فى «العطاء»، باعتباره معاشاً لا علاقة له بالأقدار والمراكز والفضل والمفاضلات. ثم جاء عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فميز بين الناس فى «العطاء»، عندما توفرت الأموال وكثرت بعد الفتوحات. ثم عاد على بن أبى طالب - كرم

الله وجهه - إلى نظام التسوية. وعلى عهد الرسول ﷺ كانت «الحاجة» تحكم - في أحيان كثيرة - مقادير الأنصبة في توزيع الغنائم. دون أن يكون للتمييز والتمييز المالي أية علاقة بالأقدار والمراكز الخاصة بالمسحابة الذين تفرض لهم السهام في هذه الأموال. لقد أعطى الرسول المهاجرين الفقراء غنائم هوازن - يوم حنين - ولم يعط الأنصار - إلا رجلين فقيرين منهم - بل لقد أعطى «المولعة قلوبهم» من هذه الأموال ما لم يعطه لأحد من الذين سبقوا إلى الإسلام وصنعوا بتضحياتهم دولته وانتصارات دعوته وعقيدته. فالتمييز المالي للرجال - أحياناً - في الميراث أمر من أمور «المعاش» لا ينهض دليلاً على انتقاص ما قرر الإسلام للمرأة من حرية، وما شرع لها من مساواة بالرجل.. وكذلك حالات التمييز للإناث على الذكور في الميراث..

وصحيح - أيضاً - أن القرآن الكريم يقرر في إحدى آياته أن شهادة امرأتين تعدلان شهادة رجل واحد، ولكن التفاضل والمقدير لهذه الآية الكريمة يدرك أنها قد راعت تلك المرحلة التطورية التي كانت تمر بها المرأة يومئذ. وهي مرحلة كانت محرومة فيها من خبرات المعاملات المالية والتجارية المعقدة، بسبب حرمانها من الشخصية المالية المستقلة: فجاء القرآن الكريم - مراعاة لتخلفها وضعف ذاكرتها في هذا الميدان - ليقرر أن شهادتها في الدين الذي يحتاج إثباته إلى دليل كتابي لا تساوي شهادة الرجل. فليس في الأمر انتقاص من قدرها وحرمتها، وإنما فيه موقف واقعي يلائم بين «الحق»

و«الإمكانات» فهو أدخل في باب ربط «الحقوق» بالإمكانات المترتبة على نظام التخصص وهي علة وقصد بفتحان باب التطور والتنمية لـ «الحاق» بتطور «الإمكانات» وسوها. ثم إن هذه الآية «وصية» لصاحب الدُّيْن إذا أراد من زيد استيثاق لديته، وليست «تشريعاً» واجباً على الحكام^(١).

ثم، هل يستوى الرجال في الذاكرة والتذكر وفي الإمكانات والقدرات؟ إنهم لا يستوون! ومن ثم تفاوت حقوقهم دون أن يعنى هذا التفاوت انتقاصاً من مساواتهم في الحرية التي قررها لهم الإسلام.

ذلك هو موقف الإسلام من التمييز بين شهادة الرجل وشهادة المرأة في ذلك الموطن المحدد والخاص من مواطن الإسهاد ويتأكد هذا الذي نقول إذا نحن تدبرنا آية القرآن الكريم التي تتحدث عن هذه القضية فنقول: «يا أيها الذين آمنوا إذا تدابرتكم بيني إلى أجل فسطى فأكثروا وليكن بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئاً فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل ولي بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهادة أن تصل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ولا يأب الشهادة إذا ما دعوا ولا تسمأوا أن تكتبوه سعيراً أو كبراً إلى أجله ذلكم أحسن عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا إلا

(١) انظر تفصيلات هذه الحقيقة في كتابنا [التحرير الإسلامي للمرأة]

أَنْ تَكُونِ نَجَارَةً حَاضِرَةً لِذَيْبُرِ وَلِهَاجِكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا
وَأَشْهَدُوا إِذَا تَابَعْتُمْ وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ نَفَعْتُمْ فَاِنَّ فُسُوقَ بَكْمٍ
وَاتَّقُوا اللَّهَ وَنَعْلَمُكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (آل عمران: ٢٨٢)

فليس في الأمر «تمييز طبيعي» و «دائم» ولا «تمييز مطلق»،
بحكم الجنس والنوع، يتفحص من قدر المرأة وما قرر لها الإسلام
من حرية ومسئولية وحقوق.

ويشهد لذلك ويؤكد ما كتبه الإمام محمد عبده في تفسيره
لهذه الآية، فقال: «لقد تكلم المفسرون في هذا (التمييز بين
شهادة المرأة وشهادة الرجل في الدين)، وجعلوا سببه المزاج،
فقالوا إن مزاج المرأة يعثره البرد فيتبعه النسيان، وهذا غير
متحقق».

والسبب الصحيح أن المرأة ليس من شأنها الاشتغال
بالمعاملات المالية ونحوها من المعاولات، فلذلك تكون
ذاكرتها ضعيفة، ولا تكون كذلك في الأمور المنزلية التي هي
شغلها، فإنها أقوى ذاكرة من الرجل، يعني أن من طبع البتر -
ذكرنا وإنا - أن يقوى تذكرهم للأمور التي تهتم ويكثر
اشتغالهم بها، ولا ينافي ذلك اشتغال بعض النساء الأحناب في
هذا العصر بالأعمال المالية، فإنه قليل لا يعمل عليه، والأحكام
العبادة إنما تناط بالأكثر في الأشياء وبالأصل فيها. (١)

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ج ٤ ص ٢٦٤

فإذا اشغلت المرأة بالمعاملات المالية، وكثرت ممارساتها لها، وقويت ذاكرتها على وعى قضايا هذه المعاملات، تطورت الأحكام الشرعية الخاصة بشهادتها فيها، إعمالاً للقاعدة الشرعية القاضية بدوران الأحكام مع عللها وتغيرها بتغير الأسباب والمقتضيات والظروف والملابسات.

تلك هي نظرة الإسلام للمرأة. وهذه هي المعايير التي يجب الاحتكام إليها عندما تدعو الحاجة إلى مراجعة المواقف والإنجازات التي حققتها المرأة على درب تحررها، ما كان إيجابياً منها وما هو داخل في إطار السلبيات.

فالتسوية بين الرجل والمرأة هي جوهر موقف الإسلام؛ لأنهما - وفق عبارة الإمام محمد عبده - «متماثلان في الحقوق والأعمال». كما أنهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل. وما قوام الرجل على المرأة إلا رياسة تقتضيها سنة الكون والفطرة التي فطر الله الناس عليها بأن تتم المشاورة في مجتمع الأسرة فالتنسيق، ثم يكون للسفينة زمان تؤهل خبراته وتحاربه وما يقدم لهذا المجتمع الصغير من عطاء، فالحقوق هنا نابعة ومرتبطة بالإمكانات والواجبات. وتجاوز الحدود التي رسمها الإسلام لحلال الفرد والأسرة والأمة حرام وممنهى عنه. يستوى في ذلك أن يكون التجاوز من الرجال أو النساء.

الفصل الرابع

ولاية المرأة للقضاء

لكن البعض يعتقد أن قضية «ولاية المرأة للقضاء» - كما صورها بعض الفقهاء - هي دليل على انعدام المساواة بين النساء والرجال في فكر الإسلام الاجتماعي. وينطلقون من ذلك ليشتكوا في مبدأ المساواة..

بل إن من الناس من يظن أن ولاية المرأة للقضاء وتوليها لمهام الفصل بين الناس في المنازعات واحدة من المسائل الشائكة التي استقر الفقه الإسلامي - قديماً - فيها على رأي ثابت، هو الرفض؛ رفض توليها للقضاء والحكم بين الناس في المنازعات؛ ومن ثم فلا مجال لفتح باب الاجتهاد في هذه المسألة من جديد..

لكن واقع هذه المسألة - إسلامياً - يؤكد أن هذا الظن لا يقوم على أساس؛ فضلاً عن أن يكون هذا الأساس إسلامياً، ومتيناً..

وبادئ ذي بدء فإن على من يرين فقه صوقي «الفكر» الإسلامي من مسألة ولاية المرأة وتوليها للقضاء، أن ينتظر إلى هذه المسألة في ضوء الموقف العام الذي وقفه الإسلام من المرأة. وهو موقف كان، ولا يزال، وبكل التقاييس على مستوى الثورة التي حررت المرأة العربية والمسلمة واستقلت بها إلى حال كفي جديد. ويكفي أن القرآن الكريم قد أسس هذا الموقف على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، عندما قالت الآية الكريمة:

«ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف» [الفرد ٢٢٨] أما «القوام» التي قررهما الإسلام للرجل على المرأة في بقية الآية «وللرجال عليهن درجة» فإنها الرياسة التي لا تنتقص من حرية المرأة وإنما تقتضيها القطرة الفاضية بوحدة القيادة في المجتمع، صغيراً كان أو كبيراً، ثم إنها مرتبطة ومؤسسة على القدرات والإمكانات والعطاء، لا على اختلاف الجنس والنوع فقط..

تلك هي نظرة الإسلام للمرأة، وهذا هو الإطار والمدخل الذي يجب استحضاره وتصوره قبل النظر في جزئية موقف «الفكر» الإسلامي و«الفقه» الإسلامي من قضية تولي المرأة لمنصب القضاء ولقد يكون مناسباً - بل ضرورياً - التنبيه في البداية على عدد من النقاط.

أولاً، إن ما لدينا في تراثنا حول قضية ولاية المرأة لمنصب القضاء، هو «فكر إسلامي» و«أراء فقهية»، و«اجتهاد فقهاء» وليس «ديناً» وضعه الله وأوحى به إلى رسوله - عليه الصلاة والسلام - فالقرآن الكريم لم يعرض لهذه القضية، كما لم تعرض لها السنة النبوية الشريفة، لأن القضية لم تكن مطروحة على حياة المجتمع عندما ظهر الإسلام. فليس لدينا فيها نصوص دينية أصلاً، سواء أكانت هذه النصوص قطعية الدلالة والثبوت أو ظنية فيهما أو في أحدهما. فهي خاضعة للاجتهاد. وثانياً، إن أقوال الفقهاء حول تولي المرأة للقضاء مختلفة باختلاف اجتهادهم في هذه القضية. ولقد دام اختلافهم فيها

جيلاً بعد جيل. فليس هناك إجماع فقهي فيها حتى يكون هناك إجماع للخلف بإجماع السلف. فهي من قضايا الاجتهاد المعاصر. كما كانت من قضاياها بالأمس القريب والبعيد..

وثالثاً، إن جريان «العادة» - في العصر الإسلامية السابقة - على عدم ولاية المرأة لمنصب القضاء لا يعني «تحريم» الدين لولايتها هذا المنصب. فدعوة المرأة للقتال وانخراطها في جيوشه هو ما لم تجربه «العادة» في العصر الإسلامية السابقة، ولم يعن ذلك «تحريم» اشراك المرأة - عند الحاجة والاستطاعة - في القتال. فهي قد مارسته وشاركت فيه على عصر النبوة. بدءاً من معاونة الجند، وإمدادهم بالسلاح، إلى مداواة الجرحى وتجهيز الشهداء ودفنهم.. بل ممارسة القتال، كما حدث في غزوة أحد، وغزوات أخرى. على عهد النبي ﷺ وصحابته - عليهم رضوان الله - - فـ «العادة» لا تحل حلالاً ولا تحرم حراماً لارتباطها بـ «الحاجة» المتغيرة بتغير الظروف والملايسات..

ورابعاً، إن علة اختلاف الفقهاء حول جواز تولي المرأة لمنصب القضاء - في غيبة النصوص الدينية التي تتناول هذه القضية - كانت اختلافهم في الحكم الذي «قاسوا» عليه توليها للقضاء. فالذين «قاسوا» القضاء على «الإمامة العظمى» التي هي رئاسة الدولة والخلافة، مثل فقهاء المذهب الشافعي قد منعوا توليها للقضاء؛ لاتفاق الفقهاء على جعل «الذكورة» شرطاً من شروط الخليفة، فاشتراطوا هذا الشرط في القاضي، قياساً للقضاء على الخلافة والإمامة العظمى..

والذين أجازوا توليها القضاء فيما عدا القضاء في قضايا «القصاص والحدود» - مثل أبي حنيفة وفقهاء مذهبه - قالوا بذلك لقياسهم «القضاء» على «الشهادة»، فأجازوا قضاءها فيما أجازوا شهادتها فيه، أي فيما عدا «القصاص والحدود» لأن غلبة العاطفة عليها قد تحول بينها وبين الدقة الموضوعية في قضايا الدماء..

أما الذين أجازوا قضاءها في كل القضايا - مثل الإمام محمد بن جرير الطبري (٢٢٣ - ٣١٠ هـ / ٨٣٩ - ٩٢٣ م) وفقهاء مذهبه - فقد حكموا بذلك لقياسهم «القضاء» على «الفتيا». فالمسلمون قد أجمعوا على جواز تولي المرأة لمنصب الإفتاء الديني، وهو من أخطر المناصب الإسلامية، فقياسوا القضاء عليه، وحكموا بجواز تولي المرأة كل أنواع القضاء..

وهم قد عللوا ذلك بتقريرهم أن الجوهرى والثابت في شروط القاضي إنما يحكمه القصد والهدف من القضاء، وهو ضمان وفوق الحكم بالعدل بين المتقاضين - وبعبارة أبي الوليد بن رشد (٥٢٠ - ٥٩٥ هـ / ١١٢٦ - ١١٩٨ م): «من رأى حكم المرأة نافذاً في كل شيء قال: إن الأصل هو أن كل من يأتي منه الفصل بين الناس فحكمه جائز، إلا ما خصصه الإجماع من الإمامة الكبرى^(١) والخلافة ورئاسة الدولة الجامعة لأمة الإسلام

(١) بداية المنهج ونهاية المنهج ج ٩ ص ٤٩٦ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٤ م وانظر كذلك القاضى ج ١ ص ٦٢٥ - ٦٢٨ طبعة بغداد سنة ١٩٧٩ م و (الأحكام السلطانية) ص ٦٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م

وخامساً، لم تكن «الذكورة» هي الشرط الوحيد الذي اختلف حوله الفقهاء من بين شروط من يتولى القضاء. فمثلاً اختلفوا في شرط «الاجتهاد» فأوجب الشافعي وبعض المالكية أن يكون القاضي مجتهداً على حين أسقط أبو حنيفة هذا الشرط، بل أجاز قضاء «العاسي» ووافق بعض فقهاء المالكية قياساً على أمية النبي ﷺ (١).

واختلفوا في شرط كون القاضي «عاملاً» - وليس مجرد «عالم» - بأصول الشرع الأربعة الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، فاشتراطه الشافعي^(٢) وتجاوز عنه غيره من الفقهاء. كما اشترط أبو حنيفة - دون سواه - أن يكون القاضي عربياً من قريش^(٣).

فشرط «الذكورة» - في القاضي - هو واحد من الشروط التي اختلف فيها الفقهاء. اشترطها البعض بإطلاق، ورفض البعض اشتراطها بإطلاق، واشترطها البعض في بعض القضايا دون البعض الآخر. فليس عليها إجماع في «الفكر الفقهي»، كما أنه ليس فيها بصور دينية تمنع أو تقيد اجتهاد المحدثين والمفكرين. وإذا كانت الشريعة مقاصد، والهدف من التشريع هو تحقيق المصالح والغايات للأمة، فإن توافر الأهلية والكفاءة

(١) بداية المجهد ونهاية المفتد، ج ٢ ص ٢٩٢ - ٢٩٤.

(٢) أدب القاضي، ج ١ ص ١٤٣.

(٣) مصدح محمد سعيد أكتاف، دليل «مالك» للمذهب الإمام مالك، ص ١٩٠، طبعه

القاهرة ١٩٢٢م.

الكافلة لإقامة العدل بين المتقاضين هو محور الشروط التي يجب توافرها فيمن يلي منصب القضاء.

لكن بعض الذين اشترطوا «الذكورة» فيمن يلي منصب القضاء قد أضافوا إلى علة قياسهم القضاء على الإمامة العظمى والخلافة العامة، أضافوا «الاحتياج» ببعض الأحاديث النبوية التي رويت في المرأة، رغم انقطاع الصلة بين المراد بهذه الأحاديث النبوية وتولي المرأة للقضاء وأهليتها كي تتساوى بالرجل في هذا الأمر وفي أمثاله من الأمور.

«قال ساردي (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ / ٩٧٤ - ١٠٥٨ م)، مثلاً، يورد - في معرض رفضه مذاهب الذين يجوزون قضاء المرأة - يورد حديث الرسول ﷺ الذي يقول: «ما أفلح قوم أسندوا امرهم إلى امرأة» (١).

ولعل من الأهمية بمكان أن نقف وقفة تحلى المراد النبوي بهذا الحديث الذي شاع كسلاح يحاول الكثيرون به حرمان المرأة من كثير من الحقوق باسم السنة النبوية الشريفة، وليس سوى معرفة ملاحظات قول الرسول ﷺ لهذا الحديث سبيل لفقه المعنى المراد منه، والغرض المقصود إن الصحابي «أبو بكر» - رضي الله عنه - يروي هذا الحديث فيقول:

«قال رسول الله ﷺ:

- «من يلي أمر فارس»؟

(١) (آداب القاضي) ج ١ ص ٦٢٧

- قالوا: امرأة -

- قال: «ما أفلح قوم يلي أمرهم امرأة» (١).

فهذا الحديث - كما يتضح من سياق قوله - هو نبوءة سياسية من الرسول، يقتل الفرس المجوس، أولئك الذين ملكوا عليهم امرأة، وليس حكمًا بتحريم ولاية المرأة للقضاء، فلا ولايتها العامة ولا الخاصة كانت بالقضية المطروحة على مجتمع النبوة كي تقال فيها الأحاديث!

« وحديث آخر يورده الماوردي في هذا المقام، هو قول الرسول ﷺ عن النساء: «أخروهن من حيث أخرن الله» وهو يستدل به على وجوب تأخير النساء عن منصب القضاء لأن الله قد أخرن!»

وتحس عندما نرجع إلى مصادر السنة النبوية الشريفة نطالع الحديث كاملاً، وفي سياق قوله وملاحظات هذا القول وأسياه نعلم يقيناً أن لا علاقة لهذا الحديث بتولي المرأة للقضاء، فهذا الحديث هو أمر تنظيمي لحقوف المسلمين والمسلمات عندما يصلون إلى المسجد، خلف الإمام، فقديماً - وفي معابد بني إسرائيل - كانت النساء يصلين مختلطات بالرجال، وفي البداية الإسلامية كان المسلمون يصنعون ذلك، فنهى النبي ﷺ عن ذلك، وطلب تقدم صفوف الرجال وتأخر صفوف النساء: حتى لا ترى النساء عورات الرجال من «الأزر» الضيقة. وقال في

(١) رواه أحمد بن حنبل

الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري - رضى الله عنه - « وإن خير الصفوف صفوف الرجال المقدم وشرها المؤخر. وخير صفوف النساء المؤخر وشرها المقدم يا معشر النساء إذا سجد الرجال فأعضن أبصاركن. لا ترين عورات الرجال من ضيق الأزر. (١) »

بل حتى هذا الحديث الذي يورده الماوردي نجد مقدمته التي يقدم له بها رواية عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - تقول « كان في بني إسرائيل الرجل والمرأة يصلون جميعاً الأمر الذي يكشف عن المراد بهذا الحديث الخاص بتنظيم صفوف الرجال و صفوف النساء في الصلاة بالمسجد.. »

فأين من ذلك أهلية المرأة للقضاء؟ وما علاقة هذه الأحاديث بتوليها الفصل بين الناس في المناسبات، إذا هي حصلت شروط العدل في فصل الخصومات؟

وهكذا فواء أنظرنا إلى القضية في إطار النظرة العامة التي نظر الإسلام بها إلى المرأة من خلال « الفكر الفقهي » الإسلامي، الذي اختلف أبعده حول هذه القضية، أو بالتفاد إلى فقه النصوص التي أوردها البعض حولها، فإننا نجد ولاية المرأة للقضاء واحدة من القضايا التي خضعت للاختلاف والاجتهاد، والتي يجب أن تمتح مجدداً على ضوء تغير واقع المرأة المسلمة وتطورها وما أحرزت في عصرنا من أهمية وقدرية لم تكن لها فيما تقدم من العصور.

(١) رواه أبو سعيد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان

فانطلاقاً من صورة المرأة المسلمة في مجتمع حذر الإسلام..
وفي إطار ما أقر الإسلام وقرر للمرأة من حقوق تضمن لها
مساواة بالرجال لا تخل بتميزها في الطبع والاختصاص عن
الرجال..

من هذا المطلق وفي هذا الإطار يجب أن تكون النظرة
الإسلامية للمرأة المسلمة، في حاضرتنا وفي المستقبل المأمول

الفصل الخامس

قضية الحجاب

كجزء من محاولات أعداء الإسلام وخصوم حاكميته «تسخير» الشريعة الإسلامية، وإشاعة القتل والانحلال في المجتمعات الإسلامية والشرقية، تقليداً للمجتمعات الغربية - والتي تخلت منذ علمتها عن تقاليد الحشمة الموروثة عن تاريخها ونصرانيتها - يسعى هؤلاء الخصوم إلى إشاعة الشبهات حول حجاب المرأة المسلمة وحشمتها التي تصور كراستها وتحصن عفتها وتحفظ خصوصيتها. وذلك عندما يزعمون أن تشريعات الحجاب إنما هي «أحكام وقائية» وليست «مخالفة» وأنها «تاريخية وتاريخانية» وليست دائمة.

ولقد كتب أحد هؤلاء الكتاب - من غلاة العلمانيين - داعياً إلى ألا تلتزم المرأة المسلمة بما نصت عليه الآيات القرآنية من ستر عورتها بالخمار والحجاب. رابطاً هذا التشريع الإلهي بوقت لم تكن فيه منازل المسلمين بالمدينة تحتوي على «الكلف والمراحيض» فكانت النساء يخرجن لقضاء حاجاتهن في الخلاء. وكان بعض الفجار يتعرضون للإساءة أو العاهرات بما تتأذى منه الحرائر، فطلب الإسلام من النساء الحجاب والاختصار لتمييزهن عن الإماء. حتى لا يتعرض لهن أحد بما يؤذيهن. وزعم هذا الكاتب أن علة التشريع للحجاب وستر عورات النساء كانت التمييز عن الإماء عند الخروج لقضاء الحاجة في الخلاء. وأما وقد أصبحت في البيوت مراحيض، فقد زالت علة التشريع. ولا بأس على النساء المسلمات من سفور يكتف بعض العورات!

ولقد سقى الكاتب محمد سعيد العشماوي هذا «الكلام»
«الاجتهاد»، فكتب يقول:

«وقد كانت عادة العربيات التبريل، وكان يكشفن وجوههن كما
تفعل الإماء والعاهرات، وكان ذلك داعياً إلى نظر الرجال إليهن،
وكن يقيمون في الصحراء في عهد التبريل (لاحظ ربط التبريل
بالتبرير في الصحراء!) - قبل أن تنشط الكنف (دورات المياه)
فكان بعض الفجار يتعرضون للمرأة أو الفتاة من المؤمنات على
مظلة أنها أمة أو عاهرة، فشكوا ذلك إلى النبي ﷺ ومن ثم نزلت
الآية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ
جُلَابِيهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾ [الأحزاب: ٥٩]

فالقصد من الآية ليس فرض زي إسلامي، ولكن التمييز بين
الحرائر من جانب والإماء والعاهرات من جانب آخر: فالزى -
من ثم - كان إجراء مؤقتاً، لعدم وجود دورات للمياه في
المنازل، واضطرار الحرائر المؤمنات إلى الخروج إلى الصحراء
بعيداً عن المدينة لقضاء الحاجة، وتعرض بعض الفجار حين، مما
اقتضى تمييزهن عن الإماء والعاهرات برى معين (لكن يعرفن) -
فلا يؤذيهن أحد، وإذا كان الفقهاء يقولون إن الحكم يرتبط بالعلة
وجوداً وسبباً، فإن زوال العلة في الحكم السابق - ووجود دورات
مياه في المنازل، وعدم التعرض لأنثى بناء على زي أو غير زي -
ذلك مما يعنى زوال الحكم بزوال سببه، فهو حكم وقفي مرتبط
بظروف معينة ومنوط بوضع خاص، ومتى زال الوضع وتغيرت
الظروف تعين وقف الحكم، وأما ما جاء في الآيات ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ

بعضوا من أنصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أركى لهم إن الله خير بما يشعرون
 ٣٠٠. «وقل للمؤمنات يغضضن من أنصارعن ويحتطن فروجهن ولا يبدن
 زينتهن إلا ما ظهر منها وليحطن بحمرهن على جوبهن» [النور: ٣١-٣٠] من
 الضرب بالضم على الجوب، فهو تأكيد لفكرة التمييز بين
 الحرائر، والإماء والعاهرات من جانب آخر»^(١)

وقبل أن أناقش هذا «الكلام العشماوى»، أود الإشارة إلى أن
 هناك من سيعيب علينا الوقوف - مجرد الوقوف - عند هذا
 «الكلام» لكن ما حيلتنا ونحن في زمان يجد له مثل هذا
 «الكلام» «كشائمين» و«ساشرين» كل صحفا ومجلات تشيع
 فحشاه بين جماهير من القراء الذين وإن رفضوا بقطرتهم التي
 لم تفسد فقد لا يملكون مقاتيح وحجج التقنييد العلمي لهذا
 «الكلام»^(٢)

ثم، هل كان لعبادة الأحجار منطق، حتى يهتم بمناقشتها
 القرآن الكريم؟ لقد علمنا المنهج القرآنى أن الصمت والتجاهل
 كان منهج غير المسلمين «وقال الذين كفروا لا تنسخوا هذا القرآن
 والعزامة لعلكم تعلمون» [سورة: ٢٦] بينما كان منهاج المؤمنين «قل
 هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين» [سورة: ١١١] «الشورى كتاب من قبل هذا
 أو أتاه من علم إن كنتم صادقين» [الأحقاف: ٤]

فالجوار مع هذا «الكلام العشماوى» واجب بياناً للناس
 ودعوة للرجل كى يتوب إلى الرشاد، ولذلك نقول

(١) (معالم الإسلام) ص ١٢٥، ١٢٦، طبعة القاهرة ١٩٨٩م

« إنه إذا كان المراد بآية الحجاب هو مجرد « التمييز في الزي » بين الحرائر والإماء فهل يصح أن يكون التمييز بأي وسيلة محققة له ؟ ومنها مثلاً زيادة مساحة العري عند الحرائر عن الإماء ؟ »

وفي العري عند البعض مزيد من « الحرية » ربما لامت الحرائر وميزتهن أكثر من الإماء أو التمييز مثلاً ببطاقة هوية ؟ أم أن الأمر والعلة علاقة بالفضيلة التي تستلزم ستر المفاني وحجب العورات ؟ فالستر هو الواقى من الأذى ، ومن ثم فأحكام الحجاب معلة بعلة دائمة لا علاقة لها بوجود مؤقت للإماء ، ولا بوضع محلي ومرحلي ، مثل النغوط خارج البيوت . وليست العلة مجرد « التمييز » بين الحرائر والإماء .

، وهل كانت علة الحجاب هي خروج المرأة من منزلها إلى مكان الغائط ؟ أم الخروج من منزلها الذي لا يفتحها عليها غريب إلى حيث غير المحارم ؟ أم تؤمر المرأة بالحجاب وستر العورات ، حتى وهي ذاهبة إلى المسجد وبالحجاب حتى وهي في منزلها إذا حضر غير محرم ؟ أم يضع الإسلام نظاماً لهذا الأمر حتى في داخل البيوت ؟ فالمرأة الأنصارية ، ذهبت إلى رسول الله ﷺ تقول يا رسول الله ، إني أكون في بيتي على حال لا أحب أن يراني عليها أحد ، وإنه لا يزال يدخل علي رجل من أهلي وأنا على تلك الحال ، فكيف أصنع ؟ فنزلت الآية « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْأَلُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ » (النور ٢٤) فالتشريع هو للحجاب وستر عورات النساء .

من غير المحارم - حتى من الأهل - في داخل البيوت. فما هذه «العلة المرحاضية» التي «اجتهد» المستشار عشاوي ليربط بها تشريعات القرآن الكريم! وكيف يتصور عقل عاقل سح حكم الحجاب بإقامة دورات المياه في البيوت؟!

« والسنة النبوية التي هي البيان المبين للبلاغ القرآني، والتي جاء فيها قول رسول الله ﷺ، لأسماء بنت أبي بكر، وقد سخلت عليه وعليها ثياب رقاق، فأعرض عنها، وقال لها: «يا أسماء، إن المرأة إذا بلغت المحيض لم تصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا». وأشار إلى وجهه وكفيه» (١).

هذه السنة تتحدث إلى امرأة داخل المنزل - ولم تقل إذا لم يكن في منزل المرأة «كنيف»!!!.

« ثم.. هل يشرع الإسلام لعري الإماء، وعرض عوراتهن على الكافة حتى يكون الحجاب مجرد تمييز في الزي للحرائر عن الإماء إن رسول الله ﷺ، يتحدث عن «المرأة» - مطلق المرأة - إذا بلغت المحيض. والآيات القرآنية تتحدث عن (نساء المؤمنين)، وليس عن الحرائر منهن فقط. وفرض الخمار على النساء واجب توجه التكليف به إلى (المؤمنات)، وليس إلى الحرائر وحدهن.

والسياق القرآني لأية الخمار يقطع بأن العلة هي العفاف وحفظ الفروج. وليس تمييز الحرائر فقط. وفي الطريق إلى دورات المياه خارج البيوت على وجه التخصيص.

(١) رواه أبو داود.

فالسباق القرآني يبدأ بالحديث عن تمييز الطيبين والطيبات عن الخبيثين والخبيثات. وعن أداب دخول بيوت الآخرين، الساهول منها وغير الساهول. وعن عص النصر. وحفظ الفروج، لمطلق المؤمنين والمؤمنات. وعن فريضة الاختمار، حتى لا تبدو زينة المرأة - مطلق المرأة - إلا لمحارم محدثهم الآية تفصيلاً. فالحديث عن الاختمار حتى في البيوت، إذا حضر غير المحارم. ثم يواصل السياق القرآني الحديث عن الإحصان بالمكاح (الزواج) وبالإستعفاف الذين لا يحدون نكاحاً حتى يعيهم الله من فضله.

﴿الحجرات للحسين والحسينون للحجرات والطهات للطهين والطهينون للطهات أولئك مبينون مما يقولون لهم معرفة ويرى كريمة ٢٦٦﴾ أنها الذين أقبلوا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم إن قبل لكم وكرهوا فارجعوا هم أركى لكم والله بما تعملون عليم ٢٦٧﴾ إن قبل لكم وكرهوا فارجعوا هم أركى لكم والله بما تعملون عليم ٢٦٨﴾ ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتاً غير مسكونة فيها منافع لكم والله يعلم ما تفكرون وما تكتمون ٢٦٩﴾ قل للمؤمنين يغضوا من أنصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أركى لهم إن الله خبير بما يصنعون ٣٠٠﴾ وقال للمؤمنات يغضضن من أنصارعن ويحفظن فروجهن ولا يبدن ريشهن إلا ما ظهر منها وليصربن يخبرهن على حديثهن ولا يبدن ريشهن إلا لعولنهن أو آتانهن أو أبنائهن أو أخواتهن أو أبناءهن أو أخواتهن أو بني أخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولي الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يصربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من

وَيُنَبِّئُهُنَّ وَيُنَوِّبُهُنَّ إِلَى اللَّهِ حَسْبُهَا إِلَٰهَا السُّبْحَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ٣١ وَأُنكِحُوا
الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَأَمَّاكُمْ إِنْ يَكُونُوا قُرْبَاءَ بَعْضِهِمُ اللَّهُ
مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ٣٢ وَلْيَسْتَغْفِرِ الَّذِينَ لَا يَحْذَرُونَ نِكَاحًا حَتَّى
يُعْطِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ مِنْكُمْ لَكُمْ أَمَّاكُمْ هُمْ كَمَا كَانُوا هُمْ إِنْ
عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَتَوْهُم مِّن مَّا مَلَكَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ أَنْتُمْ وَلَا تَكْرَهُوا فَنِكَاحُكُمْ عَلَى
الْبَعْدِ إِنْ أَرَدْتُمْ نَحْسًا لِلشَّعْرِ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يَكْرَهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ
بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿النور ٢٦ - ٣٢﴾

فنحن أمام نظام إسلامي، وتشريع إلهي مفصل، في العفة
وعلاقتها بستر العورات عن غير المحارم، وهو تشريع عام، في
كل مكان توجد فيه المرأة مع غير محرم.. ولا علاقة له بهذا
التخصيص العثماني بـ «طرق الكنف» خارج البيوت.

بل إن ذات السورة - (النور) تتألف التشريع لستر العورات
داخل البيوت - نصاً وتحديداً - فتقول آياتها الكريمة ﴿يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْأَدَنَّكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَلْعَنُوا الْحِلْمَ مِنْكُمْ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ
صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ أَمْرٍ
عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ
٥٨: وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحِلْمَ فَلْيَسَادُّوهُمُ كَمَا اسَادُوا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ
كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ٥٩﴾ والقرآن من النساء، الذي
لا يرحلون نكاحاً فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن على متبرجات برءن، وأن
يستعففن خير لهن والله سميعٌ عليم ﴿النور ٥٨ - ٦٠﴾

فتحت أمام تشريع ستر العورات، حتى داخل البيوت، عن غير المحارم الذين حددتهم الآيات، ومنهم الصبيان إذا بلغوا الحلم. وليس الأمر أمر تمييز للحرائر أمام الفجار في طرقات «مراحيض الخلاء»، خاصة كما ادعى المستشار عثماوى.

فهل هناك عقل عاقل يقول إن هذا النظام التشريعي «كان إجراء مؤقتاً، لعدم وجود دورات للمياه في المنازل وأن زوال العلة، ووجود دورات مياه في المنازل يعني زوال الحكم، فهو حكم وقتي، مرتبط بظروف معينة ومنوط بوضع خاص كما قال المستشار عثماوى»؟

أكانت العلة ستر العورات، وصيانة العفاف حتى داخل البيوت؟ أم التمييز في نظر الفجار، وخاصة في الطريق إلى مراحيض الخلاء؟

وهلا سأل المستشار العثماوى نفسه، وبناء على «منطقه»: أيستوى خروج المرأة إلى الأسواق والمساجد ودور العلم والأسفار - مع خروجها إلى «مراحيض الخلاء» - فيجب عليها الاختمار وستر العورات؟ أم أن فكر الرجل ملحق بـ «مراحيض الخلاء»، دون غيرها من المقاصد والغايات؟

جواب ذلك عند المستشار العثماوى، دون سواه

الفصل السادس

عن الرِّقِّ .. والتَّسْرِى

الرِّقُّ - لغة - هو الشيء الرقيق، تقيض الغليظ والتَّخِين.
 - واصطلاحاً - هو المَلِكُ والعمودية، أي تقيض العتق
 والحرية والرقيق - بمعنى العبد - يطلق على المفرد والجمع،
 وعلى الذكر والأنثى أما العبد، فهو الرقيق الذكر، ويقابله الأمة،
 للأنثى. ومن الألفاظ الدالة على الرقيق الذكر لفظا الفتى أو العلام
 وعلى الأنثى لفظا الفتاة، والجارية. أما القن فهو شخص من
 العبد: إذ هو الذى مَلِك هو وأبواه.

ومالك الرقيق هو: السيد، أو الصولى.

والرقُّ نظام قديم قدم المظالم والاستعمار والطبقية والاستغلال
 فى تاريخ الانسان. واليه أشار القرآن الكريم فى قصة يوسف
 عليه السلام ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَا بُشْرَى
 هَذَا غُلَامٌ وَأَسَرُّهُ بِضَاعَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ١٩﴾ وشروه بنس شخص
 ذراهم معذودة وكانوا فيه من الزاهدين ٢٠.١ وقال الذى اشتراه من مصر
 لاهوته أكرمي مثواه عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولذا ﴿يوسف ٢١-٢٢﴾

وكان الاسترقاق من عقوبات السرقة عند المصريين القدماء،
 وعندما سئل إخوة يوسف عن جزاء السارق لمصراع الملك ﴿قُلْنَا
 جَزَاؤُهُ مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ...﴾ [يوسف ٢٥]

وفى الحضارات القديمة كان الرقُّ عماد نظام الإنتاج والاستغلال، وفى بعض تلك الحضارات - كالفرعونية المصرية والكسروية الفارسية - كان النظام الطبقي المغلق يحول دون تحرير الأرقاء، مهما توقرت لأى منهم الرقعة أو الإمكانيات. وفى بعض تلك الحضارات - كالحضارة الرومانية - كان السادة هم الأقلية الرومانية، وكانت الأغلبية - هى الإمبراطورية - برابرة أرقاء، أو فى حكم الأرقاء. وللأرقاء فى تلك الحضارات ثورات من أشهرها ثورة «إسبارتاكوس» (٧٣ - ٧١ ق.م).

وعندما ظهر الإسلام كانت المظالم الاجتماعية والتمييز العرقي والطبقي منابع وروافد عديدة تغذى «نهر الرق» فى كل يوم بالمزيد من الأرقاء.. وذلك من نقل

١ - الحرب، بصرفه النظر عن حفظها من الشرعية والمشروعية، فالأسرى يتحولون إلى أرقاء، والنساء يتحولن إلى سبايا وإماء.

٢ - الخطف، يتحول به المخطوفون إلى رقيق.

٣ - ارتكاب الجرائم الخطيرة - كالقتل والسرقه والزنا - كان يحكم على مرتكبيها بالاسترقاق..

٤ - العجز عن سداد الديون، كان يحول الفقراء المدينين إلى أرقاء لدى الأغنياء الدائنين..

٥ - سلطان الوالد على أولاده، كان يبيح له أن يبيع هؤلاء الأولاد، فينتقلوا من الحرية إلى العبودية.

٦ - سلطان الإنسان على نفسه، كان يبيع له ببيع حريته،
فيتحول إلى رقيق..

٧ - كذلك النسل المولود من كل هؤلاء الأرقاء يصبح رقيقاً، حتى
ولو كان أبوه حراً..

ومع كثرة واتساع هذه الروافد التي تمد نهر الرقيق - في كل
وقت - بالمزيد والمزيد من الأرقاء، كانت أبواب العنق والحرية
إما موصدة تماماً، أو ضيقة عسيرة على الولوج منها.

وأمام هذا الواقع، اتخذ الإسلام، إبان ظهوره، طريق الإصلاح
الذي يتغيا تحرير الأرقاء، وإلغاء نظام العبودية، وطى صفحاته
من الوجود، لكن في «واقعية - ثورية» إذا جاز التعبير - فهو لم
يتجاهل الواقع ولم يفتخر عليه. وأيضاً لم يعترف به على النحو
الذي يبقيه ويكرسه..

لقد بدأ الإسلام فأغلق وألغى وحرم أغلب الروافد التي كانت
تمد نهر الرقيق بالمزيد من الأرقاء. فلم يبق منها إلا أسرى
الحرب المشروعة والشرعية، والنسل إذا كان أبواه من الأرقاء -
وحتى أسرى الحرب المشروعة فتح الإسلام أمامهم باب العنق
والحرية - المني أو الفداء - «فإذا لقيتم الذين كفروا فاصربوا الرقاب
حتى إذا ألخصتمهم فشدوا الوثاق فإما من بعد وإما فداً حتى تضع الحرب
أوزارها» (سورة: ٩) - فبعدما تضع الحرب أوزارها يتم تحرير
الأسرى، إما بالمني عليهم بالحرية وأما بمبادلتهم بالأسرى
المسلمين لدى الأعداء.

ومع إغلاق الزواقد - روافد الاسترقاق ومصادره - انفتحت الإسلام إلى «كنلة» واقع الأرقاء، فسعى إلى تصفيتها بالتحرير، وذلك عندما عدّد ووسع مصاب نهر الرقيق. ولقد سلك الإسلام إلى ذلك المقصد سبيل منظومة القيم الإسلامية وسبيل العدالة الاجتماعية الإسلامية، فحسب إلى المسلمين عتق الأرقاء تطوعاً: إذ في عتق كل عضو من أعضاء الرقيق عتق لعضو من أعضاء سيده من النار، فتحرير الرقيق سبيل لتحرير الإنسان من عذاب النار يوم القيامة. كما جعل الإسلام عتق الأرقاء كفارة للكثير من الذنوب والمخاطبات، وجعل للدولة والنظام العام مدخلاً في تحرير الأرقاء عندما جعل هذا التحرير مصرفاً من المصارف الثمانية لفريضة الزكاة - فهو جزء من أحد أركان الإسلام - «نساء الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة فلواتهم وفي الرقاب والعاملين وفي سبيل الله وإن السبيل قريب من الله والله عليم حكيم» [التوبة: ٦٠]. كما جعل الحرية هي الأصل الذي يولد عليه الناس، والرق هو الاستثناء الطارئ الذي يحتاج إلى إثبات، فمجهول الحكم هم أحرار، وعلى مدعى رقبهم إقامة البينات، وأولاد الأئمة من الأب الحر هم أحرار - و«حتى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً»...

كذلك ذهب الإسلام فساوى بين العبد والحر في كل الحقوق الدينية، وفي أغلب الحقوق المدنية، وكان التمييز فقط، في أغلب حالاته بسبب التخفيف عن الأرقاء مراعاة للاستضعاف والقيود التي يفرضها الاسترقاق على الإرادة والتصرف، فالمساواة تامة

في التكليف الديني، وفي الحساب والجزاء، وشهادة الرقيق معتبرة في بعض المذاهب الإسلامية - عند الحنابلة - وله حق الملكية في ماله الخاص، وإعانتته على شراء حريته - بنظام المكاتب والتدبير - موعظ فيها دينياً «والذين يتعبدون الكتاب ما ملكت أيمانكم فكاوهم إن علمتم فيهم خيراً وآوهم من ماله الله الذي أتاكم» [البور ٢٣]. والبراء متكافئة في الفصاح.

وبعد أن كان الرق من أكبر مصادر الاستغلال والثراء لملاك العبيد، حوله الإسلام - صظلومة القيم التي كانت أن تسوى بين العبد وسيد - إلى ما يشبه العبد المالي على ملك الرقيق. فمطلوب من مالك الرقيق أن يطعمه مما يأكل ويلبسه مما يلبس ولا يكلفه من العمل مالا يطيق. بل ومطلوب منه - أيضاً - إعاء كلمة «العبد» و«الأمة» وتغييرها بكلمة «الفتى» و«الفتاة».

بل لقد مضى الإسلام في هذا السبيل إلى ما هو أبعد من تحرير الرقيق، فلم يشركهم في مناهة عالم الحرية الجديد دون عصبية وشوكة وانتفاء، وإنما سعى إلى إدماجهم في القبائل والعشائر والعصبيات التي كانوا فيها أرقاء، فأكسبهم عزتها وشرفها ومكانتها ومنعتها ومالها من إمكانيات، وبذلك أنجز إنجازاً عظيماً - وراء وفوق التحرير - عندما أقام تسليحاً اجتماعياً جديداً التحم فيه الأرقاء السابقون بالأحرار، فأصبح لهم نسب قبائلهم عن طريق «الولاء» الذي قال عنه الرسول ﷺ «الولاء لخنفة كلحنمة النسب» [إبراهيم] حتى لقد غدا أرقاء الأمس «سادة» في أقوامهم بعد أن كانوا «عبيداً» فيهم. وقال عمر بن

الخطاب - وهو من هو في الحسب والنسب - عن بلال الحبشي، الذي اشتراه أبو بكر الصديق وأعتقه «سيدنا أعتق سيدنا»، كما تسمى عمر أن يكون سالم مولى أبي حذيفة حيناً قبيحاً له لمنصب الخلافة، فالمولى الذي نشأ رفيقاً، قد حرره الإسلام، فكان إماماً في الصلاة وأهلاً لخلافة المسلمين

ولقد ساعد على هذا الاندماج في المسيح العربي - فضلاً عن الإسلامي - ذلك المعيار الذي حدده الإسلام للعروبة وهو معيار اللغة وحدها، فباستبعاد «العرق» و«الدم» غدت الرابطة اللغوية والثقافية انتماء واحداً للجميع، بصرف النظر عن ماضي الاسترقاق وعن هذا المعيار للعروبة تحدث الرسول صلى الله عليه وسلم - في معرض النقد والرفض للذين أرادوا إخراج الموالى ذوي الأصول العرقية غير العربية، من إطار العروبة، فقال - «ابها الناس إن الرب واحد والآب واحد وليست العربية بأحدكم من أب أو أم، وإنما هي اللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي».

هكذا كان الإسلام إحياء وتحريراً للإنسان، مطلق الإنسان، يضع عن الناس إصرهم والأغلال التي كانت عليهم، ويحرر الأرقاء؛ لأن الرق - في نظره - «موت»، والحرية «حياة وإحياء». ولقد أبصر هذه الحكمة الإسلامية الإمام النسخي (٧١٠هـ - ١٢١٠م) وهو بعقل جعل الإسلام كفارة القتل الخطأ تحرير رقبة «ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة» (النساء: ٩٢) فقال إن القاتل «لما أخرج نفسه مؤمناً من جملة الأحياء لمؤمناً أن يدخل نفسه مثلها في جملة الأحرار لأن إطلاقها عن قيد الرق

كأحيائها، من قبل أن الرقيق ملحق بالأموات: إذ الرق أثر من آثار الكفر، والكفر موت حكماً...» (١). فالإسلام قد ورث نظام الرق عن المجتمعات الكافرة فهو من آثار الكفر، ولأنه موت لروح وملكات الأرقاء سعى الإسلام إلى إلغائه، وتحرير - أي إحياء - موت هؤلاء الأرقاء، كجزء من الإحياء الإسلامي العام «يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحكمكم» [الأعراف: ٢٤].

ومع أن مقاصد الإسلام في تصفية نهر الرقيق - بإغلاق روافده وتجهيف منابعه، وتوسيع مصباته - لم تبلغ كامل أفاقها؛ إذ انتكس «الواقع التاريخي» للحضارة الإسلامية، بعد عصر الفتوحات، وسيطرة العسكر المماليك على الدولة الإسلامية. لكن حال الأرقاء في الحضارة الإسلامية قد ظلت أخف قبوراً وأكثر عدلاً - بما لا يقارن - من نظائرها خارج الحضارة الإسلامية، بما في ذلك الحضارة الغربية التي تزعمت - في العصر الحديث - الدعوة إلى تحرير الأرقاء.

فلقد افترن عصر النهضة الأوروبية بزحفها الاستعماري على العالمين القديم والجديد، وبعد أن استعبد المستعصرون - الإسبان والبرتغاليون والإنجليز والفرنسيون - سكان أمريكا الأصليين، وأهلكوهم في سخرة البحث عن الذهب وإنشاء المزارع، شارسوا

(١) (تفسير السفي) ج ١ ص ١٨٩ طبعة القاهرة سنة ١٣٥٥ هـ

أكبر أعمال القرصنة والخطف في التاريخ، تلك التي راح ضحيتها أكثر من أربعين مليوناً من رنوج إفريقيا، سُلِّسوا بالحديد، وسُحِّلوا في سفن الحيوانات، لتقوم على دمائهم وعظامهم المزارع والمصانع والمناجم التي صنعت رفاهية الرجل الأبيض في أمريكا وأوروبا، ولا يزال أحفادهم يعانون التفرقة العنصرية في الغرب حتى الآن.

وعندما سعت أوروبا - في القرن التاسع عشر - إلى إلغاء نظام الرق، وتحريم تجارته، لم تكن دوافعها - في أغلبها - روحية ولا قيمية ولا إنسانية، وإنما كانت - في الأساس - دوافع مادية، لأن نظامها الرأسمالي قد رأى في تحرير الرقيق سبيلاً لجعلهم عمالاً أكثر مهارة، وأكثر قدرة على النهوض باحتياجات العمل القنى في الصناعات التي أقامها النظام الرأسمالي، فلقد غدا الرق - بمعايير الجدوى الاقتصادية - عبئاً على فائض رأس المال - الذي هو معبود الحضارة الرأسمالية العادية - وأصبحت حرية الطبقة العاملة أعون على تنمية مبادراتها ومهاراتها في عملية الإنتاج.

ولقد كان ذات القرن الذي دعت فيه أوروبا لتحرير الرقيق هو القرن الذي استعمرت فيه العالم، فاسترقت بهذا الاستعمار الأمم والشعوب «استرقاقاً جديداً» لا تزال الإنسانية تعانيه حتى الآن.

التَسْرَى

هذا عن الرق في التاريخ الإنساني وفي الإسلام الدين والحضارة.. والتاريخ..

أما التَسْرَى، فهو اتخاذ مالك الأمة منها سَرِيَّةً يعاشرها معاشرَةَ الأزواج في الشرع الإسلامي..

وكما لم يكن الرِّقُ والاسترقاق تشريعاً إسلامياً منكراً، ولا خاصية شرقية تميزت به الحضارات الشرقية عن غيرها من الحضارات، وإنما كان موروثاً اجتماعياً واقتصادياً إنسانياً، دأب وشاع في كل الحضارات الإنسانية عبر التاريخ. فكَذَلِكَ كَانَ التَسْرَى - الذي هو فرع من فروع الرق والاسترقاق - نظاماً قديماً، ولقد جاء في المأثورات التاريخية المشهورة والمتواترة أن خليل الله إبراهيم، عليه السلام، قد تسرى بهاجر المصرية، عندما وهب إياها ملك مصر، ومنها ولد إسماعيل - عليه السلام - فصار سِ التَسْرَى أبو الأنبياء، وذلك عن طريق التَسْرَى نبي ورسول. وكذلك جاء في المأثورات التاريخية أن نبي الله سليمان - عليه السلام - قد تسرى بثلاثمائة سَرِيَّةٍ. وكما شاع التَسْرَى عند العرب قبل الإسلام، مارسه في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، غير المسلمين مثل المسلمين..

وإذا كان التَسْرَى، هو اتخاذ مالك الأمة منها سَرِيَّةً، أي جعلها له موضعاً للوطء، واختصاصها بميل قلبي ومعاشرَة جنسية،

واحسان واستعفاف. فلقد وضع الإسلام له ضوابط شرعية جعلت منه زواجا حقيقيا، تشترط فيه كل شروط الزواج، وذلك باستثناء عقد الزواج لأن عقد الزواج هو أدنى من عقد الملك إذ في الأول تسليم منفعة، بينما الثاني يفضى إلى ملك الرقبة، ومن ثم منفعتها.

ولقد سميت الأمة - التي يختارها مالکها سرية له - سميت «سرية» لأنها موضع سروره، ولأنه يجعلها في حال تسرها دون سواها، أو أكثر من سواها. فالغرض من التسري ليس مجرد إشباع غرائز الرجل، وإنما أيضا الارتفاع بالأمة إلى ما يقرب كثيرا من مرتبة الزوجة الحرة.

والإسلام لا يبيح التسري - أي المعاشرة الجنسية للأمة - بمجرد امتلاكها. وإنما لابد من تهيئتها كما تهيأ الزوجة وفقهاء المذهب الحنفى يشترطون لتحقيق ذلك أمرين:

أولهما تخصيص السرية، بأن يخصص لها منزل خاص بها، كما هو الحال مع الزوجة.

وثانيهما مجامعتها: أي اتباع غريزتها، وتحقيق عفتها. ما دامت قد أصبحت سرية، لا يجوز لها الزواج من رقيق مثلها، أو أن يتسرى بها غير مالکها.

ولأن التسري - إن في المعاشرة الجنسية أو التماسك - مثله مثل الزواج من الحرائر، فلقد اشترط الإسلام براءة رجم الأمة قبل التسري بها، فأباحة التسري قد حادت في آية إباحة الزواج

﴿وَأَنْ حَفَنَهُ أَلَا تَقْسِطُوا فِي الْبَتَانِ فَاذْكُرُوا مَا عَلِمْتُمْ مِنْ الْبَاءِ مَتًى
وَتِلْكَاتِ وَزِنَاعٍ فَإِنْ حَفَنَهُ أَلَا تَقْدُلُوا فَرَأَيْتُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى
أَلَّا تَعُولُوا﴾ (النساء، ٣) - والتكليف الاسلامي بحفظ الفروج عام
بالنسبة لمطلق الرجال والنساء، أحراراً كانوا أم رقيقاً، مسلمين
كانوا أم غير مسلمين ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِغُورِهِمْ حَافِظُونَ﴾ (الأعلى
أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين) ﴿السورن ٥٥﴾.. ولقد
قال رسول الله ﷺ - في سبأيا أوطاس - أي حنين - لا توطأ
حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة (١).

وكذلك الحال مع المقاصد الشرعية والإنسانية من وراء التسترى.
فهى ذات المقاصد الشرعية والإنسانية من وراء الزواج

تحقيق الإحصان والاستعفاف للرجل والمرأة، وتحقيق تموت
أنساب الأطفال لأبائهم الحقيقيين. ففى هذا التسترى - كما يقول
الفقهاء - «استعفاف مالك الأمة» وتحصين الإماء لكيلا يهتن إلى
الفجور، وثبوت نسب أولادهن» وأكد المص في التشريع القرآنى
أمرأ إلهياً بالإحصان العام للرجال والنساء، أحراراً كانوا أو أرقاء.
ففى سياق التشريع لغرض المحصر، وحفظ الفروج، جاء التشريع
للاستعفاف بالنكاح - الزواج - للجميع، وجاء النهى عن إكراه
الإماء على البقاء، لا بفعل إجبارهن على الزنا - فهذا داخل في
تحريم الزنا العام للجميع - وإنما بمعنى تركهن دون إحصان
واستعفاف بالزواج أو التسترى - أكد المص هذا المعنى عندما

(١) رواه أبو داود.

أشامل سياق هذه الآيات القرآنية ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنْصَارِهِمْ
 وَبِحَفِظُوا أَنْفُسَهُمْ ذَلِكَ أَوْفَىٰ أَتَىٰ لَهُمْ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا مِنْ بَعْضِهِمْ ۚ﴾ ٣٠١، وقيل
 للمؤمنات بعضهن من أنصارهن وبحفظن فروجهن ولا يبدن ريشهن إلا ما
 ظهر منها ولغيرهن بخرهن على حبوبهن ولا يبدن ريشهن إلا لغيرتهن أو
 إنايتهن أو إنا، يعولتهن أو أبنائهن أو أبناء يعولتهن أو إخوانهن أو من إخوانهن
 أو من إخوانهن أو لسانهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولي الإربة
 من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يصري
 بأرجلهن لعلن ما يخفين من ريشهن ونورنا إلى الله حقيقة أيمانها المؤمنون لعلكن
 تغفلون ٣٠١، والنكحوا الأباة منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن
 يكونوا أفراء ينجهم الله من فضله والله واسع عليم ٣٠٢، وليستعفف الذين لا
 يجدون نكاحًا حتى يعيهم الله من فضله والذين يتعول الكتاب مما ملكت
 أيمانكم فكانهم إن علمتم فيهم خيرًا وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ولا
 تكهفوا فإناكم على النفاق، إن أردت تحصن لتخرجوا من الحياة الدنيا ومن
 يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم ٣٠٣، السور ٣٠-٣٣
 فالنشرع للاستعفاف والاحسان بالنكاح - الزواج - والنسرى
 عام وشامل للجميع..

بل لقد جعل الإسلام من نظام النسرى سبيلا لتحقيق المزيد
 من الحرية للآرقاء، وصولاً إلى تصفية نظام العبودية
 والاسترقاق.. فأولاد السرية في الشرع الإسلامي يولدون أحرارا
 بعد أن كانوا يظلون أرقاء في الشرائع والحضارات غير الإسلامية،
 والسرية، بمجرد أن تلك، ترتفع إلى مرتبة أرقى هي مرتبة «أم
 الولد» ثم تصبح كاملة الحرية بعد وفاة والد أولادها.

وكما اشترط الشرع الإسلامي - للتسري - استبراء الرحم، كما هو الحال في الزواج من الحرائر، اشترط في السرية ما يشترط في الزوجة الحرة أن تكون ذات دين سماوي، مسلمة أو كتابية وألا تكون من المحارم اللاتي يحرم الزواج بهن، بالنسبة أو الرضاغة. فلا يجوز التسري بالمحارم، بل لا يحل استرقاقهم أصلاً، إنانا كانوا أم ذكورا، فامتلاكهم يقضي إلى تحريرهم بمجرد الامتلاك. وفي الحديث النبوي الشريف: «من ملك ما رجم مخزوم فهو حر» (١).

وكما هو الحال في اختيار الزوجة الحرة، استحسن الشرع الإسلامي تمثيل السرية ذات الدين التي لا تميل إلى العجور، وذلك لصيانة العرض، وأن تكون ذات عقل، حتى ينتقل معها إلى الأولاد، وأن تكون ذات جمال يحقق السكينة للنفس والعص للبصر: فالشخير للثعلف - وفق حديث رسول الله ﷺ - تخبروا لنطفكم» (٢) - هو تشريع عام في الحرائر والإماء» (٣).

وكما لا يجوز الاقتران بأكثر من أربع زوجات حرائر، اشترط بعض الفقهاء الالتزام بذات العدد في السراي، أو فیهن وفي الزوجات الحرائر. وإذا كان جمهور الفقهاء لا يقيدون التسري بعدد الأربعة، فإن الإمام محمد عبده - في فتاواه عن تعدد الزوجات - قد قال - عند تفسيره لقول الله سبحانه وتعالى

(١) رواه أبو داود.

(٢) رواه ابن ماجة.

(٣) انظر (الموسوعة الفقهية) - مادة التسري - طبعة الكويت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

«أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» (إسـ ٢) . «لقد اتفق المسلمون على أنه يجوز للرجل أن يأخذ من الجوارى ما يشاء بدون حصر ولكن يمكن لفاهم أن يفهم من الآية غير ذلك. فإن الكلام جاء مرتبطاً بإباحة التعدد إلى الأربعة فقط» (١).

ويؤيد هذا الاجتهاد ما كان عليه العمل في صدر الإسلام: إن لم يكن الرجل يتسرى بغير سرية واحدة، وكما يجب العدل بين الزوجات الحرائر عند تعددهن. قال بعض الفقهاء: إن ما يجب للزوجة يستحب للسرية، وجعل الصنابة الإحصان للأرقاء - ذكورا وإناثا - أمرا واجبا. (٢).

وهكذا وقع الإسلام، بالشروط التي اشترطها في التسري، من شأن السراى. وذلك عندما جعلهن - في الواقع العملى - أقرب ما يكن إلى الزوجات الحرائر وعندما جعل من نظام التسري بابا من أبواب التحرير للإماء ولأولادهن، بعد أن كان رافدا من روافد الاسترقاق والاستعباد..

أما الواقع التاريخى. الذى تراجع عن هذا النموذج الإسلامى للتسرى. عندما كثرت الساياء، وتعددت مصادر الاسترقاق.. فمن الخطأ المبرر - بل التجنى - حمل هذا الواقع التاريخى على شرع الإسلام..

(١) (الأعمال الكاملة) ج ٢ ص ٩١ مطبعة القاهرة ١٩٩٢ م.

(٢) المصدر السابق ج ٢ ص ٥٩.

فالإسلام - كما قدمنا في الحديث عن الرق - قد ألغى وجفف كل روافد ومصادر الاسترقاق، ولم يستثن من ذلك إلا الحرب الشرعية المشروعة؛ ولذلك، فإن تجارة الرقيق، وأسواق الأرقاء، وشبوع التسري الذي جاء ثمرة لاختطاف الفتيات والفتيان، وللحروب غير المشروعة، وغيرها من سبل الاسترقاق التي حرمها الإسلام.. كل ذلك إن حُصِبَ على «التاريخ الإسلامي» فلا يمكن أن يُحسب على «دين الإسلام». وعن هذه الحقيقة الهامة يقول الإمام محمد عبيد: «لقد ساء استعمال المسلمين لما جاء في دينهم من هذه الأحكام الخليفة، فأقرطوا في الاستزادة من عدد الجوارى، وأفسدوا بذلك عقولهم وعقول ذرائعهم بمقدار ما اتسعت لذلك ثرواتهم. أما الأسرى اللاتي يصبح نكاحهن فهن أسرى الحرب الشرعية التي قصد بها المدافعة عن الدين القويم أو الدعوة إليه بشروطها، ولا يكن عند الأسر إلا غير مسلمات.. وأما ما مضى المسلمون على اعتياده من الرق، وجرى عليه عملهم في الأزمان الأخيرة، فليس من الدين في شيء، فما يشتروته من بنات الجراكسة أو من السودانيات اللاتي يختطفهن الأشقياء السلية المعروفون بـ «الأسرجية» فهو ليس يستروع ولا معروف في دين الإسلام، وإنما هو من عادات الجاهلية، لكن لا جاهلية العرب بل جاهلية السودان والجرksen» (١).

وإذا كان من العبث الظالم حمل تاريخ الحضارة العربية مع الرق والاسترقاق على النصرانية، كدين فالأكثر عنفة والأشد ظلمًا هو حمل التاريخ الإسلامي - في هذا الميدان - على شريعة الإسلام..

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٩١، ٩٢.

وأخيراً

فلقد رأينا، عبر فصول وصفحات هذا الكتاب - كيف أشرقت صفحة الموقف الإسلامي من المرأة.. وكيف وضحت معالم التحرير الإسلامي للنساء..

« في القرآن الكريم، الذي جسده البيان النبوي في تجربة دولة رسول الله ﷺ في المدينة المنورة..

« وفي تطبيقات دولة الخلافة الراشدة، على عهد الراشد الخامس عمر بن الخطاب، رضي الله عنه وأرضاه

« وكيف جعل الإسلام من النساء - ومن نصف المجتمع، واحدى رثتيه - شقائق الرجال.

« وكيف كان الاجتهاد الإسلامي في ولاية المرأة للقضاء

« وما الحكم الشرعي في قضية الحجاب الذي هو الفطرة الإنسانية السوية في صيانة المرأة وتحقيق الحرية الحقيقية لجسدها وحالتها ولخصوصية هذا الجسد.

« ثم كان ختام الرد على الشبهات المغفرة - على مكانة المرأة في الإسلام - خاصاً بشبهة الاسترقاق والفسق..

إنها إجابات الشرع الإسلامي - والمنطق الموضوعي على تلك الشبهات التي يَرْجِفُ بها نغم من خصوم الإسلام، أو من الجاهلين بأحكام هذا الدين الحنيف.

الفهرس

| | |
|-----|---|
| ٣ | تمهيد |
| ٩ | الفصل الأول |
| ١١ | صورة المرأة في صدر الإسلام |
| ٤١ | الفصل الثاني |
| ٤٣ | في دولة الخلافة الراشدة على عهد عمر بن الخطاب |
| ٦٥ | الفصل الثالث |
| ٦٧ | النساء: شقائق الرجال.. ونصف المجتمع |
| ٧٧ | الفصل الرابع |
| ٧٩ | ولاية المرأة للقضاء |
| ٨٩ | الفصل الخامس |
| ٩١ | قضية الحجاب |
| ٩٩ | الفصل السادس |
| ١٠١ | عن الرِّقِّ والتَّسْرِى |
| ١٠٩ | التَّسْرِى |
| ١١٧ | وأخيراً |

٥٥- نقل الأعمدة في ضوء الشريعة والقانون .
٥٦- لغة الترمذية وأصل الترمذية .

٥٧- شبهات حول الإسلام .

٥٨- لهم طلباً نفسياً إسلامي .

٥٩- أوضاع بين القادسية ونضاده الحضارة .

٦٠- أوضاع المقاديس الإسلامية .

٦١- المستقبل الاجتماعي للأمة الإسلامية .

٦٢- شبهات حول القرآن الكريم .

٦٣- أزمة العقل العربي .

٦٤- في المحرير الإسلامي لفراف .

٦٥- روح الحضارة الإسلامية .

٦٦- العرب والإسلام . القراءات لها تاريخ .

٦٧- الصحافة الإسلامية .

٦٨- الشيخ عبد الرحمن الكواكبي هل كان صائباً ؟

٦٩- عمل الإسلام بإصلاح المجتمعية .

٧٠- بين التجديد والتجديد .

٧١- الموقف الإسلامي والتسمية المستعملة .

٧٢- الرسالة المرسلة والمفسر الحضاري لقرآن الكريم .

٧٣- أزمة الفكر الإسلامي المعاصر .

٧٤- إسلامية المعرفة ماذا تعني ؟

٧٥- الإسلام والسياسة والتغيير .

٧٦- الفكر الإسلامي بين التاريخية والاتجاه والعودة .

٧٧- مناقشة علم الطبريز التاريخي التطور .

٧٨- الاتجاه الفكري والخصوصية الحضارية .

٧٩- الإسلام والعراق في رأي الإمام محمد عبده .

٨٠- الإسلام الجديد في القرن العشرين (الشيخ رشيد رضا) .

٨١- الاستشراق والإسلام والعلم - ريتان محمود .

٨٢- الفكر التنويري بين المعاصرين والإسلاميين .

٨٣- الوضعية والاستشراق في عصر الأيديولوجية (ريتان محمود) .

٨٤- قضايا المرأة في الفتنة الإسلامية .

٨٥- الحرية المصرية .

٨٦- صناعة الألقاب .

٨٧- اتجاهات الرسول ﷺ وقضاؤه وقواد .

٨٨- شبهات واجابات حول مكانة المرأة في الإسلام .

مستشار : طارق الشامي

مختار الطاهر بن عاشور

الشيخ : علي الخليل

١ - محمد سليم العوا

٢ - محمد حمادة

٣ - محمد حمادة

٤ - الدكتور هشام

خطبة قاضي الويتي

٥ - عبد الحليم عبد الفتاح

٦ - محمد حمادة

٧ - محمد حمادة

٨ - فؤاد وكريما

٩ - محمد حمادة

١٠ - محمد حمادة

الشيخ : محمد القاضي بن عاشور

تطبيق وتعليق : محمد حمادة

١١ - محمد حمادة

١٢ - محمد حمادة

١٣ - محمد حمادة

الشيخ : أمين الطوفي

لتقديم : الإمام الأكبر الشيخ

محمد مصطفى المراغي

تقديم : محمد حمادة

١٤ - عبد الحليم عبد الفتاح

لتقديم : محمد حمادة

١٥ - عبد الحليم عبد الفتاح

١٦ - محمد حمادة

١٧ - محمد حمادة

١٨ - محمد حمادة

١٩ - محمد حمادة

٢٠ - محمد حمادة

٢١ - محمد حمادة

٢٢ - محمد حمادة

٢٣ - محمد حمادة

٢٤ - محمد حمادة

٢٥ - محمد حمادة

٢٦ - محمد حمادة

٢٧ - محمد حمادة

٢٨ - محمد حمادة

٢٩ - محمد حمادة

٣٠ - محمد حمادة

٣١ - محمد حمادة

٣٢ - محمد حمادة



إلى القارئ العزيز

في هذه السلسلة الجديدة :

إذا كان «التنوير الغربي» هو تنوير علماني، يستبدل العقل بالدين، ويقيم قطيعة مع التراث..

فإن «التنوير الإسلامي» هو تنوير إلهي : لأن الله والقرآن والرسول - ﷺ - أنوار تصنع للمسلم تنويراً إسلامياً متميزاً.

ولتقديم هذا «التنوير الإسلامي» للقراء تصدر هذه السلسلة التي يسهم فيها أعلام التجديد الإسلامي المعاصر.

- | | |
|-------------------------|----------------------------------|
| • د. محمد عامر | • المستشار/ طارق البشري |
| • د. سيف عبد الفتاح | • د. محمد سليم العوا |
| • أ. فهمي هويدي | • د. يوسف القرضاوي |
| • د. سيد دسوقي | • أ.د. علي جمعة (مفتي الجمهورية) |
| • د. عبد الوهاب المسيري | • د. شريف عبد العظيم |
| • د. عادل حسنين | • د. صلاح الدين سلطان |

وغيرهم من المفكرين الإسلاميين ..

إنه مشروع ضموح لإتارة العقل بأنوار الإسلام.

الناشر

